الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: مالية وبنوك
التخصص: بنوك

إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BNA-BDL-BEA)

إعداد الطالبة:
هيفاء غانية

تحت إشراف الأستاذ:
لطفي مخزومي

لجنة المناقشة

عدنان محيريق	**أستاذ محاضر بجامعة الوادي**	**رئيسا**
لطفي مخزومي	**أستاذ محاضر بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
كريمة حبيب	**أستاذة محاضرة بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

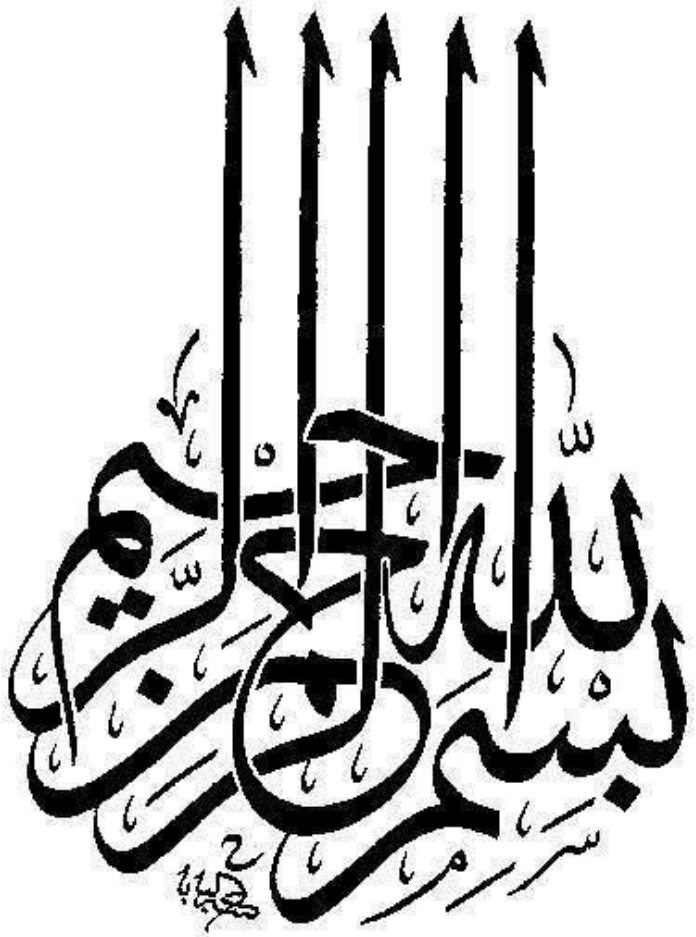

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾.

سورة التوبة الآية: 104

الإهداء

إلى سيدنا وحبيبنا وشفيعنا النذير البشير محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تغنى الشعراء بذكراها وجعلت الجنة تحت قدماها ....أمي حفظها الله ورعاها

إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير .....أبي أدامه الله فخرا واعتزازا لي

إلى أخواتي وأغلى ما في حياتي..... راجية، فاطمة، بشيرة، نور الإسلام، نور اليقين

إلى أخي وصديقي .....عبد المعز وزوجته وفاء

إلى من كان سندا وعونا لي في هذا العمل ..... مشرفي الأستاذ الفاضل لطفي مخزومي

إلى أستاذي ومرشدي توفيق جوادي وجميع زملائي في مكتبه وأخص بالذكر أيوب

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ..... صديقاتي المخلصات

إلى من درست وأتممت معهم مشواري الجامعي.....طلبة ماستر بنوك

إلى كل من يتصفح مذكري الآن

إليهم جميعا أهدي بحثي هذا

هيفاء

شكر وعرفان

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، وبعد

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه أن منا عليا بإتمام هذا البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفي الأستاذ لطفي مخزومي على ما أحاطني به من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث، كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتي الكرام الذين درسوني طيلة مشواري الجامعي

وأتقدم بشكري إلى موظفي بنوك وكالات الوادي (BDL- BADR-BEA) الذين ساعدوني على إنجاز دراستي الميدانية

جزاهم الله خيرا

وشكري موصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع أو سؤال عن مصير هذا البحث.

هـيـفـــاء

ملخص:

أدت أزمة الديون تجاه العالم الثالث التي واجهتها الدول المتقدمة بالخبراء في المجال المصرفي والمالي إلى التفكير في حل للخروج منها ومنع حدوثها مرة أخرى فتشكلت لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي سنة 1974 لتطلق أول اتفاق لها سنة 1988 وضعت فيها معايير لرأس المال، صنفت الأصول حسب درجة خطورتها و قسمت دول العالم إلى مجموعتين مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة ومجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، وكل ما جاءت به هذه اللجنة في اتفاقياتها الثلاثة كان تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية أن يزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر المصرفية في الوصول إلى أهدافها.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى أهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وكذا مقررات لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي في مجال إدارة المخاطر المصرفية، ومن ثم سنتطرق إلى واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر ومدى تطبيقها لمقررات بازل 2 و3.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المصرفية، اتفاقيات بازل، كفاية رأس المال.

La gestion du risque bancaire à la lumière de Bâle 2et 3

Résumé:

La crise financière qui a toucher le tiers-monde face aux pays développés, a conduit les experts dans le secteur bancaire et de la finance de penser à une solution d'éviter et de l'empêcher a nouveau a cet effet a été crée le Comité de Bâle pour le contrôle et la supervision de la banque en 1974 pour lancer le premier accord courant de l'année 1988, qui a élaboré des normes pour le capital, les actifs ont été classés selon le degré de gravité et Il a divisé le monde en deux groupes, le groupe des pays à faible risque et un groupe de pays à haut risque, et tous qui sont venus par ce comité dans les trois accords a été appliqué par les banques et institutions financières pour accroître l'efficacité et l'efficience de la gestion des risques de la banque afin d'atteindre ses objectifs.

Nous nous pencherons sur cette étude pour les points les plus importants liés à la gestion du risque de la banque, ainsi que les décisions du Comité de Bâle pour le contrôle bancaire et la supervision dans le domaine de la gestion des risques de la banque, puis nous nous pencherons sur la réalité de la gestion du risque bancaire en Algérie et leur application à Bâle 2 et 3.

Mots clés: La gestion des risques bancaire , les accords de Bâle, Suffisance du capital.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I-II**
فهرس الأشكال	**III**
فهرس الجدول	**IV-V**
فهرس الملاحق	**VI**
المقدمة العامة	أ– ز
الفصل الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد الفصل	**09**
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	**10**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفاتها	**10**
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية	**16**
المطلب الثالث: أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها	**17**
المبحث الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية	**21**
المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية	**21**
المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر المصرفية	**23**
المطلب الثالث: العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر المصرفية وتصنيفاتها	**26**
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: مقررات بازل 2 و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد الفصل الثاني	**31**
المبحث الأول: اتفاقية بازل الثانية	**32**
المطلب الأول: مفهوم لجنة بازل	**32**
المطلب الثاني: تداعيات ظهور اتفاقية بازل2	**34**
المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل 2	**39**
المبحث الثاني: اتفاقية بازل الثالثة	**45**
المطلب الأول: أسباب ظهور لجنة بازل3	**45**
المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل3	**47**
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3	**50**
المبحث الثالث:. أساليب قياس المخاطر ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفق بازل 2و3	**51**
المطلب الأول: أساليب قياس مخاطر الائتمان	**51**

المطلب الثاني: معالجة بازل2 لمخاطر السوق ومخاطر التشغيل	**54**
المطلب الثالث: متطلبات رأس المال وفق بازل3 ومبادئها حول مخاطر السيولة	**56**
خلاصة الفصل الثاني	**58**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية (BNA-BDL-BEA)	
تمهيد الفصل الثالث	**60**
المبحث الأول: واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 و3 في الجزائر	**61**
المطلب الأول: القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر	**61**
المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في الجزائر	**64**
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 على الجهاز المصرفي الجزائري	**65**
المبحث الثاني: تحليل البيانات الشخصية، اختبار الفرضيات ودراسة العلاقات الإرتباطية	**68**
المطلب الأول: خطوات إعداد الاستمارة وتحليل البيانات الشخصية	**68**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	**77**
المطلب الثالث: دراسة العلاقات الإرتباطية	**80**
المبحث الثالث: اختبارات الفروق بناءا على المتغيرات الإسمية	**84**
المطلب الأول: اختبار الفروق بين بازل2 والمتغيرات الإسمية	**84**
المطلب الثاني: اختبار الفروق بين بازل3 والمتغيرات الإسمية	**89**
خلاصة الفصل الثالث	**95**
الخاتمة العامة	**97**
قائمة المراجع	**103**

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	أنواع المخاطر المصرفية	**15**
02-01	أدوات إدارة المخاطر	**24**
03-01	خطوات إدارة المخاطر	**25**
04-02	الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل2	**42**
05-02	العناصر الأساسية لاتفاقية بازل3	**49**
06-03	توزيع أفراد العينة على الوكالات	**69**
07-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	**71**
08-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	**72**
09-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	**73**
10-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	**74**
11-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	**75**
12-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	**76**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها	14
02-02	وحودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل1	36
03-02	أوزان المخاطر للإلتزامات خارج بنود الميزانية حسب اتفاقية بازل 1	36
04-02	الفروقات بين بازل 1 وبازل 2	43
05-02	الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم	53
06-03	توزيع أفراد العينة على البنوك	69
07-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	71
08-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	72
09-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	73
10-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	74
11-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	75
12-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	76
13-03	اختبار ولكوكسن للفرضية الأولى	77
14-03	اختبار ولكوكسن للفرضية الثانية	77
15-03	اختبار ولكوكسن للفرضية الثالثة	78
16-03	اختبار ولكوكسن للفرضية الرابعة	78
17-03	اختبار ولكوكسن للفرضية الخامسة	79
18-03	اختبار ولكوكسن للفرضية السادسة	79
19-03	قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية له	80
20-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 1 والمحور الثاني1	80
21-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 1 والمحور الثاني3	81
22-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 1 والمحور الثالث	81
23-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثاني1	82
24-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثاني2	82
25-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثاني3	83
26-03	معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثالث	83
27-03	الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق الجنس	84
28-03	نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق الجنس	84
29-03	الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق العمر	85
30-03	نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق العمر	85
31-03	الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق الحالة الاجتماعية	85
32-03	نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق الحالة الاجتماعية	85
33-03	الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق المستوى التعليمي	86
34-03	نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق المستوى التعليمي	86
35-03	الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق التخصص	87
36-03	نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق التخصص	87

37-03	الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق الخبرة	**88**
38-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل2 وفق الخبرة	**88**
39-03	الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق الجنس	**89**
40-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل3 وفق الجنس	**89**
41-03	الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق العمر	**90**
42-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل3 وفق العمر	**90**
43-03	الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق الحالة الاجتماعية	**91**
44-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل3 وفق الحالة الاجتماعية	**91**
45-03	الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق المستوى التعليمي	**92**
46-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل3 وفق المستوى التعليمي	**92**
47-03	الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق التخصص	**93**
48-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل3 وفق التخصص	**93**
49-03	الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق الخبرة	**93**
50-03	نتائج اختبار كروسكال–والاس لبازل3 وفق الخبرة	**94**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الاستبيان

المقدمة

شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات كانت نتاجاً للابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق المالية، مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها، كان لزاماً على المؤسسات المصرفية والمالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتقليل منها، التحكم فيها أو التحوط منها. ونظرا لأهمية إدارة المخاطر المصرفية في مجال الصيرفة وتطبيقاتها ودورها البالغ الأهمية في التقليل من المخاطر التي يواجهها النظام المصرفي وضعت لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي في اتفاقيتها الثانية سنة 2004 ثلاث ركائز أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال، ضبط وتنظيم السوق، بهدف زيادة متانة وسلامة النظام المالي. ومع حدوث أزمة الرهن العقاري عام 2008 أوضحت جوانب القصور في هذه الاتفاقية مما أدى بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية بازل3 والتي رفعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال بغية زيادة إحتياطات البنوك ورفع رأس مالها لتقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

أما في الجزائر فلقد قام المشرع الجزائري بإنشاء لجنة للرقابة المصرفية بموجب قانون النقد والقرض 10/90 لمراقبة البنوك من حيث شروط استغلالها ومتابعتها للقوانين حيث تقوم هذه اللجنة برصد المخالفات وكذا فرض العقوبات في حالة الأخطاء المتعمدة، ولقد وَضع أيضا المشرع بموجب قانون 10/90 ما يعرف بالقواعد الحيطة والحذر التي من شأنها أن تُنظم العمل المصرفي في البنوك الجزائرية، وكذا أُصدر مجموعة من الأنظمة تساعد البنوك الجزائرية في تطبيق مقررات بازل2 ، ومع بداية محاولة البنوك الجزائرية الالتزام بهذه القوانين ظهرت اتفاقية بازل 3 فعُدلت بعض القوانين وأُصدرت أخرى لمسايرة البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل3.

الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالي:

- **ما مدى تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية لمقررات بازل 2و3؟**

وحتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بإدارة المخاطر المصرفية؟
- ما مفهوم لجنة بازل لرقابة المصرفية، وفي ما تتمثل أهدافها؟
- ما هو واقع إدارة المخاطر في بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA؟

- ما مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل 2 و3؟
- هل يوجد علاقة ارتباطية بين المهام والمبادئ التي تقوم عليه إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل 2 و3؟
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بازل2 و3 والمتغيرات الاسمية ؟

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

- إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.
- لجنة بازل لرقابة المصرفية هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزي بهدف مراقبة الأعمال المصرفية والإشراف عليها، وتكمن أهداف لجنة بازل في وضع حد أدنى لكفاية رأس المال وتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي.
- بغية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2و3 قام المشرع الجزائري بسن العديد من القوانين لتسهيل تطبيقها.
- البنوك الجزائرية تطبق بالفعل مقررات بازل2 و3.
- هناك علاقة ارتباطية بين المهام والمبادئ التي تقوم عليه إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل 2 و3 .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بازل2 و3 والمتغيرات الاسمية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي لتضع معياراً موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر المصرفية، وكذا حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى تنبؤها بحدوثها.

أهداف البحث:

أما عن أهداف البحث فلقد كانت كالتالي:

- التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر؛
- إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي؛
- عرض أهم ما جاء ت به اتفاقيات لجنة بازل بداء من بازل1 والتعديلات التي أجريت عليها وصولا إلى بازل 2و3؛
- التعرف على أساليب قياس المخاطر المصرفية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل الثانية؛
- اكتشاف واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر؛
- توضيح واقع تطبيق مقررات بازل 2 و3 في الجهاز المصرفي الجزائري.

منهج البحث:

في سبيل إحاطة نظرية وتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

- **المنهج التاريخي**: وهو المنهج المناسب للاستعانة به في التعرف على نشأة إدارة المخاطر.
- **المنهج الوصفي**: وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية من مفاهيم وأسس وأهداف إضافة إلى مقررات اتفاقية بازل 2و3 وما جاءت به حول إدارة المخاطر المصرفية.
- **المنهج الإحصائي**: لقد تم الاعتماد على منهج الإحصائي في دراستنا الميدانية على الخصوص في تشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب الكمية عند تفريغ استمارة البحث الميداني، وتم الاعتماد على المنهج الإحصائي في دراستنا الميدانية في تشكيل الجداول والبيانات مختلف النسب الكمية كالتكرارات والإحصاءات وتم استخدام برنامج SPSS لغرض معالجة وتحليل الاستبيان.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها أسباب شخصية وأخرى موضوعية وهي:

الأسباب الشخصية:

- الرغبة والميول الشخصي في الدراسة حول المواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

الأسباب الموضوعية:

- يدخل موضوع البحث في صميم التخصص.
- المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر المصرفية في العالم خاصة عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008.
- مقررات لجنة بازل ودورها في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية.
- البنوك الجزائرية وحاجتها إلى إدارة مخاطر مصرفية جيدة.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

حضي موضوع إدارة المخاطر المصرفية واتفاقيات بازل بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات في عدد كبير من الدول وبلغات مختلفة، وهذا نظرا لأهميتها البالغة في مجال الصيرفة وتطبيقاتها، ولقد وقع الاختيار على الدراسات السابقة التالية:

الدراسة الأولى: لصاحبها أحمد قارون وهي عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، قدمها صاحبها لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013/2012، والتي كانت تهدف إلى تقييم معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مقارنة بما نصت عليه توصيات لجنة بازل في اتفاقياتها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:أنّ البنوك الجزائرية تلتزم باحترام الحد الأدنى من رأس المال وفقا لما نصت عليه لجنة بازل والمقدر بـ 8%، كما أنّ تركيبة رأس المال النظامي تتوافق مع ما نصت عليه هذه اللجنة سواء في اتفاقيتها الأولى و الثانية، في حين أنّ طريقة حساب قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر هي الطريقة البسيطة وهي تتوافق مع توصيات اتفاقية بازل الأولى .

الدراسة الثانية: لصاحبها سليمان ناصر وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد06 سنة 2006 بعنوان: **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ولقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مضمون اتفاقيات بازل، والمعايير التي تضمنتها وكذا تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن: الجزائر لم تساير هذه التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت الكثير من بلدان العالم، ولم تسع إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها المصرفي إما بعدم احترام الآجال المحددة عالمياً أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيات التطبيق، وهذا بالرغم من أهمية هذه المعايير

على المستوى الدولي، وسعي الجزائر إلى فتح اقتصادها على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي سوف تكون له آثاره السلبية على البنوك الجزائرية إذا لم يستدرك من قبل المسؤولين على النظام المصرفي الجزائري قبل فوات الأوان.

الدراسة الثالثة: لصاحبتها حياة نجار وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد13 سنة 2013 بعنوان: **اتفاقية بازل3 وآثارها على النظام المصرفي الجزائري**، ولقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى اتفاقية بازل 3 وما جاء فيها على ضوء الأزمة المالية العالمية، واعتبرت اتفاقية بازل3 بمثابة فرصة لنظام المصرفي الجزائري لتطوير ذاته بعيدا عن التأثيرات السلبية لهذه الاتفاقية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- اتفاقية بازل2 جاءت لتدعم متانة وصلابة النظام المصرفي، عن طريق توسيع قاعدة المخاطر المأخوذة بعني الاعتبار؛
- لاتفاقية بازل2 دور في إحداث الأزمة المالية، بإهمالها لبعض المخاطر وسوء تطبيق البنوك لتوصياتها؛
- التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل3 استنبطت من دروس الأزمة المالية، وتهدف لتحصين المراكز المالية للبنوك وحمايتها من أزمات مالية جديدة؛
- تطبيق اتفاقية بازل3 من المتوقع أن تكون لها آثارا سلبية على النظام المصرفي، خاصة في بداية تطبيقها؛
- حاول بنك الجزائر أن يطبق بازل2 من خلال رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك وإصدار نظام الرقابة الداخلية ، إلا أنه لم يطبق في كل البنوك؛
- إن إصدار نظام الرقابة الداخلية بشكل أكثر تفصيلا وصرامة، وكذا رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية يجسد مسعى بنك الجزائر لتطبيق بازل3؛
- نظرا لعدم تطبيق بازل2 ستجد البنوك الجزائرية صعوبة كبيرة في استيعاب وتطبيق تقنيات بازل 3؛
- من المتوقع أن لا يؤثر تطبيق بازل 3 بشكل سلبي على النظام المصرفي الجزائري.

الدراسة الرابعة: لصاحبتها حياة نجار وهي عبارة عن أطروحة دكتورا بعنوان: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية–**، قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013، ولقد توصلت إلى ما يلي:

- افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوصاً تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها؛
- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية؛
- عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل2، والدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 03/02 المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه بالنظام 11/08، في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا؛
- ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر مازال السمة التي تميز بعض البنوك العمومية، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفشية العامة لبنك الجزائر.

الإطار الزماني والمكاني:

تمثل الإطار الزماني للبحث في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية يومنا هذا، أي من تاريخ إصدار اتفاقية بازل الأولى مرورا بتعديلاتها سنة 1996 إلى صدور اتفاقية بازل الثانية سنة 2004، إصدار اتفاقية بازل الثالثة سنة 2010 إلى غاية يومنا هذا.

أما عن الإطار المكاني فلقد كانت عن الجزائر بصفة عامة من خلال إصدار بنك الجزائر للقوانين المساعدة على تطبيق مقررات بازل، وبصفة خاصة كانت الدراسة على مجموعة من البنوك العمومية وكالات الوادي وهم بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA والبنك الوطني الجزائري BNA.

خطة وهيكل البحث:

من أجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة وبغية إعطاء حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

عنونا الفصل الأول **بأساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية** ولقد قسمناه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية إدارة المخاطر المصرفية تناولنا فيه مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفاتها، مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وكذا أهميتها وأهدافها، أما البحث الثاني فعرضنا فيه مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ومراحلها والعناصر الرئيسية الفاعلة فيها.

وعنونا الفصل الثاني **بمقررات لجنة بازل 2و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر المصرفية** ولقد اشتمل على ثلاث مباحث عنونا الأول باتفاقية بازل الثانية عرضنا فيه مفهوم لجنة بازل وكذا اتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها ومن ثم إلى اتفاقية بازل الثانية وركائزها، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى اتفاقية بازل الثالثة من خلال عرض أسباب ظهورها، محاورها والآثار المتوقعة لها، وتناولنا في المبحث الثالث علاقة إدارة المخاطر المصرفية بمقررات بازل 2 و3 والذي تطرقنا فيه إلى أساليب قياس المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضا إلى متطلبات رأس المال وفق بازل 3 ومبادئها حول مخاطر السيولة.

أما الفصل الثالث فلقد كان بعنوان **دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية** ولقد قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول حول واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 و3 في الجزائر وتناولنا فيه قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر، واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في الجزائر، الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 على النظام المصرفي الجزائري، بينما تناولنا في المبحث الثاني تحليل البيانات الشخصية واختبار الفرضيات والذي قمنا فيه بعرض خطوات إعداد الاستبيان وكذا العينة محل الدراسة وتحليل البيانات الشخصية، ومن ثم تطرقنا إلى اختبار الفرضيات ودراسة العلاقات الارتباطية، أما المبحث الثالث فلقد كان حول دراسة الفروق بناءا على المتغيرات الاسمية.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع في مكتبة الجامعة حول مواضيع إدارة المخاطر المصرفية وكذا مقررات بازل؛
- عدم قدرة بعض موظفين البنك على الإجابة على أسئلة الاستبيان؛
- نقص الوعي الثقافي لدى موظفين البنك حول موضوع إدارة المخاطر المصرفية ومقررات بازل.

الفصل الأول

أساسيات حول إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية، تجارية أو حتى مالية، ولكن تختلف إدارة المخاطر من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة وخصوصية المجال التي تنشط فيه، فإدارة المخاطر في المجال المصرفي تشمل مجموعة من الأساليب والإستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصف بالقطاع المصرفي، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة...وغيرها، فإدارة المخاطر المصرفية في البنك تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة لذا فهي تعد من أهم الإدارات في البنك نظر لأهمية القرارات التي تتخذها في التجنب أو التخلص من الخطر.

مما سبق رأينا أن نقوم في هذا الفصل بالتعرف على إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

إن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وتفاقمها، مما أدى بالباحثين في المجال المصرفي إلى محاولة إيجاد تقنيات لتحكم في المخاطر أو التقليل منها، وفي هذا المبحث سيتم التعرض إلى مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفاتها وكذا إلى طرق إدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفاتها

إن المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة لذا كان لزاما على المهتمين بالمجال المصرفي أن يحددوا مفهومها، أسباب زيادتها وكذا تصنيفاتها التي كل يصنفها حسب رؤيته وأهدافه، حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها.

الفرع الأول: تعريف المخاطر المصرفية

قبل التعرض لمختلف تعاريف المخاطر المصرفية يجدر بنا الإشارة أولا إلى تعريف الخطر لغة واصطلاحا.

أولا: مفهوم الخطر

1. لغة:

إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني« **Rescas** » أي **Risque** والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع[1].

2. اصطلاحا:

يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعد لوقوع الخسارة[2].

ثانيا: المخاطر المصرفية:

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية، وفي ما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

---

[1] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتهSCIS سعيدة–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص: 02.

[2] أسامة عزمي سلام– شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص: 22.

- احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1].
- عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[2].

إذن يمكن القول بأن المخاطر المصرفية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

الفرع الثاني: أسباب زيادة المخاطر المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية[3]:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية؛
- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

[1] بوقرة رابح وحسين بلعجوز، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص: 02.

[2] هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص: 32.

[3] آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12– 11 ديسمبر2011، ص: 02.

الفرع الثالث: تصنيف المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كما يلي:

أولا: المخاطر المالية

1. المخاطر الائتمانية: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لإسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها[1].

2. مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق لتغييرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير[2]. وتنقسم هذه المخاطر إلى[3]:

2-1 مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيمة الاقتصادية لأصوله.

2-2 مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

3. مخاطر السيولة: تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد[4].

ثانيا: المخاطر غير المالية

1. مخاطر التشغيل: تنشأ هذه المخاطر عند ممارسة البنك لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم كفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 66.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 66.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08، 2012، ص: 13.

[4] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص: 195.

المواصفات وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات، ولقد عرفتها لجنة بازل بأنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة»[1].

2. المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحاكم[2]. ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[3].

3. المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي[4].

4. مخاطر السمعة: تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه[5].

---

[1] شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص: 327.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 67.

[3] شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص: 327.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 298.

[5] نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2– دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين–**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، يومي 5/4جويلية2007، الأردن، ص: 12.

ويمكننا تلخيص أهم أنواع المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك والمؤشرات المستخدمة في قياسها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01–01): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 239.

من خلال التقسيم الذي اتبعناه في تصنيف المخاطر المصرفية يمكن ترجمة ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أنواع المخاطر المصرفية

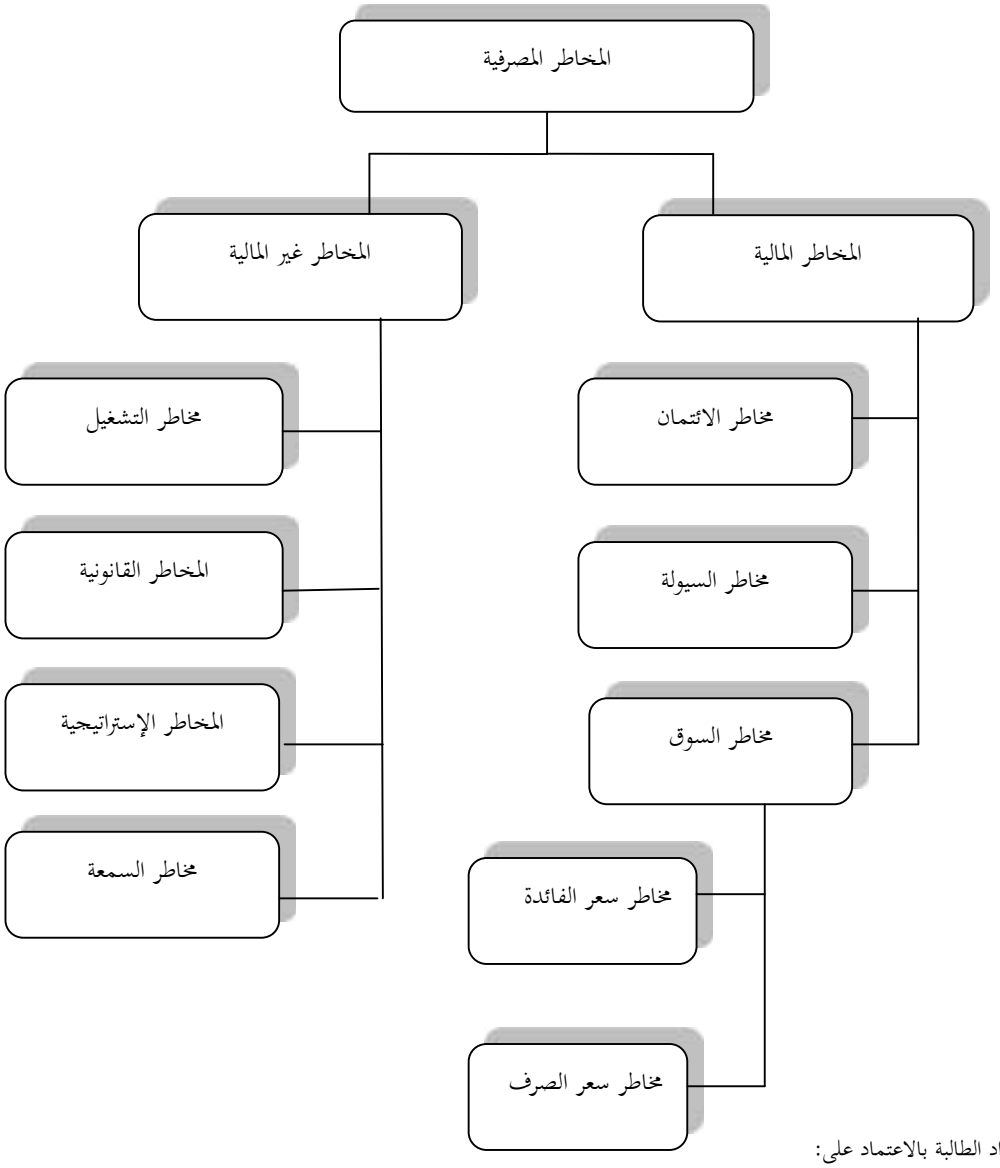

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- حمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006.
- شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012.

المطلب الثاني: مفهوم و نشأة إدارة المخاطر المصرفية

تعددت تعاريف إدارة المخاطر المصرفية واختلفت نظرا لزاوية التي ينظر منها، وكذا التداخل بينها وبين المفاهيم أخرى كالتأمين ولكن ومع مرور الزمن حصلت عدة تغيرات على هذه التعاريف نتج عنها مفهوما جديدا لإدارة المخاطر.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية وخصائصها

أولا: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر المصرفية والتي لعل من أهمها ما يلي:

- إدارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من أثارها أو التعامل مع هذه الآثار، حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية لسيطرة عليها[1].
- إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2].
- تتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها[3].

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقيمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

---

[1] The OurCommunity team، **An Introduction to Risk Management**، Published By:www.ourcommunity.com.au، P:02.

[2] أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 55.

[3] إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، ابوظبي، 2010، ص: 39.

ثانيا: خصائص إدارة المخاطر المصرفية

تمتاز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي[1]:

- معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس؛
- تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشترك المؤسسات المالية عموما في ثلاثة مخاطر هامة هي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة؛
- تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصا في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص، أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن؛
- تمتاز إدارة المخاطر بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر، والتعامل معها، أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل: المشتقات المالية؛
- المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل: مراقبة التسيير، وإدارة الأصول والخصوم.

الفرع الثاني: نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفرد بيسنز ريفو" عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها[2].

[1] أماني عادل مسعود، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، ص: 24.

[2] عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف،21 /20اكتوبر،2009، ص: 04.

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ينافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان بداية لتحول درامي وثوري في الفلسفة واكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين. بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة[1].

ولقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه[2].

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص: 25.

[2] طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 50.

المطلب الثالث: أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها

إن وجود إدارة مخاطر فاعلة في البنك مهم جدا لاستمرار هذا الأخير في القيام بنشاطه وتخطي المطبات التي يواجهها، وتكمن مدى أهمية إدارة المخاطر في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي من شأنها النهوض بالبنك وقيمته.

الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في النقاط التالي[1]:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية؛
- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث والسيطرة على الخسائر؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها؛
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراتها على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها؛
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات للجنة بازل.

[1] عاشوري صوريا، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص: 50.

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار البنك وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى[1]:

أولا: استقرار الأرباح أو المكاسب

حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

ثانيا: استمرارية النمو

عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك.

ثالثا: تعظيم قيمة البنك

تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2011، ص: 39.

المبحث الثاني: عمليات إدارة المخاطر المصرفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مبادئ إدارة المخاطر ومهامها وإلى المراحل التي تمر بها إدارة المخاطر المصرفية في سعيها لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك أثناء ممارسة نشاطه، وأيضا سنتعرف إلى أهم الأدوات أو التقنيات التي تستخدمها إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ومهامها

إن فعالية ونجاعة إدارة المخاطر في أي بنك تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عملها، وأيضا إلى تحديد واضح لمهامه في البنك حتى تحقق الأهداف المنشودة.

الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية[1]:

1. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
2. تعيين(مسئول مخاطر) لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي؛
3. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛
4. تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
5. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
6. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
7. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛

[1] نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012، ص ص: 179، 180.

8. على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛
9. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛
10. وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة.

الفرع الثاني: مهام إدارة المخاطر المصرفية

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي[1]:

1. وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة؛
2. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛
3. بناء الوعي الثقافي داخل البنك، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر؛
4. إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح؛
5. اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛
6. تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى؛
7. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة؛
8. اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

[1] إبراهيم رياح إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص: 37، 38.

المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر المصرفية وخطواتها

قبل أن ندخل في تفصيل مراحل إدارة المخاطر وجب علينا التطرق إلى أدوات أو تقنيات إدارة المخاطر، والتي يعتبر اختيار أداة منها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من أهم مراحل إدارة المخاطر وأدقها.

الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف تقنيات أو أساليب إدارة المخاطر المصرفية إلى منهجين رئيسيين هما:

أولا: التحكم في المخاطر

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها المنظمة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين[1].

ثانيا: تمويل المخاطر

يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث[2]، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هما[3]:

1. **التحوط:**

وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية لشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي: عقود الخيار، العقود المستقبلية العقود الآجلة وعقود المقايضة.

2. **التحويل:**

وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

---

[1] طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص: 52.

[2] نفس المرجع، ص: 53.

[3] هاني جزاع إرتيميه وسامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين –منظور إداري كمي إسلامي–**، ط1، دار الحامد، الأردن، ص: 32.

ويمكن تلخيص أدوات إدارة المخاطر المصرفية في المخطط التالي:

الشكل رقم (01-02): أدوات إدارة المخاطر

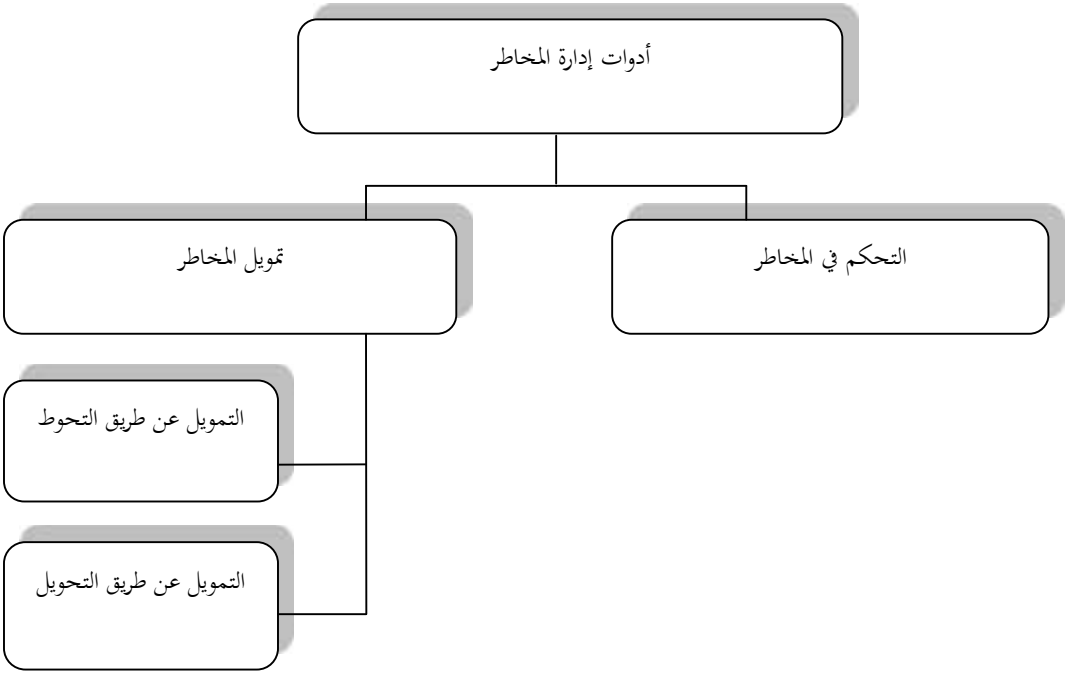

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- هاني جزاع إرتيميه و سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين –منظور إداري كمي إسلامي–**، ط1، دار الحامد، الأردن.
- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

الفرع الثاني:خطوات إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي[1]:

- تعريف المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛
- تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛
- تقييم المخاطر: وهو تحديد عنصري الخطر:
  - الآثار التي يحدثها كل خطر.
  - احتمال حدوث كل خطر.
- التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره؛

[1] عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008، ص: 06.

- المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تلخص خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): خطوات إدارة المخاطر

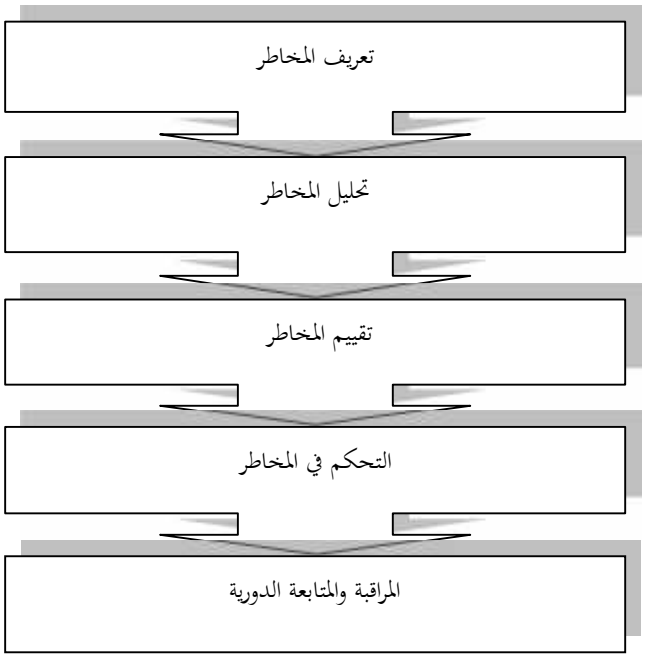

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لإدارة المخاطر وتصنيفاتها

إدارة المخاطر في البنك مثلها مثل باقي الإدارات فيه فهي لا تستطع العمل في عزلة، بل تحتاج إلى رقابة من طرف مجلس الإدارة وكذا إلى سياسات فاعلة ومتناسبة وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وأيضا إلى نظام معلوماتي كفء، وتخضع أيضا كغيرها من الإيرادات إلى التصنيف وفق معيار CAMELS.

الفرع الأول: العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر لكل بنك يجب أن يشتمل على العناصر الرئيسة التالية[1]:

أولا: رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، استراتيجيات، سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك، وطبيعة مخاطره درجة تحمله للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك المواصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

ثانيا: كفاية السياسات والحدود

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك. كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنوك.

[1] إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص ص: 44، 45.

ثالثا: كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة للمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

رابعا: كفاية أنظمة الضبط

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إن الاستمرار في تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك. في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر. وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل. وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من أجل تصويب هذا الوضع.

الفرع الثاني: تصنيفات إدارة المخاطر

تبنى تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية على مقياس من 1-5 وفقا لمعيارCAMELS* الذي يعكس تصنيف الإدارة الكلي وهذه التصنيفات كالتالي[1]:

أولا: تصنيف (1) قوي

تصنيف (1) يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب؛

ثانيا: تصنيف (2) مُرضي

يدل تصنيف (2) على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه، أي أن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مُرضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة البنك؛

*هو عبارة عن نموذج تقييم موحد للبنوك وهو اختصار للكلمات التالية:

C:كفاية رأس المال، A : جودة الأصول، M: جودة الإدارة، E: الربحية ،L: السيولة، S: الحساسية اتجاه السوق.

[1] شقيري نوري موسى ومحمود إبراهيم نور، مرجع سابق، ص ص:317، 318.

ثالثا: تصنيف (3) عادي

يدل تصنيف (3) على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية، ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة التي يشوبها نقص وبالتالي تجعل البنك قاصرا في التعامل مع المخاطر، وهناك بعض ممارسات إدارة المخاطر التي بحاجة إلى تصويب من أجل تمكين البنك من تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل كفء؛

رابعا: تصنيف (4) حَدي

يدل التصنيف (4) على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتكون عناصر إدارة المخاطر حَدية وتحتاج إلى تصويب فوري من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا؛

خامسا: تصنيف (5) غير مُرضي

يدل التصنيف (5) على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحدا وأكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا وكذلك لم يُظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تقسم المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، تشمل المخاطر المالية مخاطر الائتمان مخاطر السوق، مخاطر السيولة، وتشمل المخاطر غير المالية مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة والمخاطر القانونية.
- إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيات التي يستخدمها البنك تعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الوضع المالي للبنك، فتسعى هذه الإدارة إلى تجنب أو التقليل من هذه المخاطر بأقل تكاليف ممكنة.
- تمر إدارة المخاطر المصرفية بجملة من المراحل تبدأ بالتعرف على الخطر، تحليله، تقيمه ومن ثم اختيار الأداة المناسبة لمواجهة هذا الخطر إما عن طريق التحكم فيه أو تمويله.
- إن فعالية إدارة المخاطر المصرفية تكمن في العناصر الرئيسية فيها كرقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا لها، السياسات المطبق، أنظمة الضبط ونظام معلوماتي جيد.
- إدارة المخاطر المصرفية كغيرها من الإدارات تخضع لتصنيف، ولقد صنفت إدارة المخاطر من 1-5 حسب معيار CAMELS من تصنيف 1 قوي إلى التصنيف5 غير مرضي.

وفي الفصل التالي سنتطرق إلى مقررات لجنة بازل وانعكاساتها على إدارة المخاطر المصرفية، من خلال جملة من المقررات والمعايير التي وضعتها هذه اللجنة والتي من شأنها أن تزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر المصرفية في البنك.

الفصل الثاني

مقررات بازل2 و3 وانعكاساتها على إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

أدت الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي إلى حدوث إختلالات وعجز في القطاع المصرفي جعلت الخبراء والمهتمين بالمجال المصرفي يسعون إلى وضع معايير لتعزيز سلامة ومتانة الوضع المالي للبنوك، لذا وفي سنة 1974 تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية لتضع سنة 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال، ولكن لوجود بعض القصور في هذه الاتفاقية ظهرت اتفاقية بازل2 سنة 2004 والتي جاءت بثلاث ركائز وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق، وجاءت هذه الاتفاقية بعدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، لكن عقب الأزمة العالمية عام 2008 ظهر نقص كبير في هذه الاتفاقية فاجتمعوا أعضاء لجنة بازل من جديد ليخرجوا باتفاقية بازل 3 سنة 2010 ليبدأ التطبيق الفعلي لها سنة 2013.

و مما سبق رأينا أن نتعرف في هذا الفصل على مقررات بازل 2 و3 وكذا ما جاءت به لإدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: اتفاقية بازل2

المبحث الثاني: اتفاقية بازل3

المبحث الثالث: أساليب قياس المخاطر ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفق بازل 2 و3

المبحث الأول: اتفاقية بازل الثانية

إن التطورات التي طرأت على الصناعة المصرفية وكذا اشتداد المنافسة مابين البنوك وتعرض النظام المصرفي العالمي إلى العديد من الأزمات المالية والمصرفية أدى إلى تكون لجنة لرقابة المصرفية سميت بلجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم لجنة بازل

إن الأسباب الرئيسية وراء تشكل لجنة بازل هو ارتفاع مديونية الدول النامية وعجزها عن السداد وكذا أزمة جنوب شرق آسيا، مما أدى بالخبراء في المجال المصرفي إلى السعي نحو وضع معدل لكفاية رأس المال لاستيعاب المخاطر التي قد تواجه البنوك.

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر* تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها. ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية[1].

الفرع الثاني: أسباب نشأة لجنة بازل

تم إنشاء لجنة بازل لرقابة المصرفية نتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي[2]:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك؛

---

* تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 80.

[2] أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013/2012، ص: 16.

- سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
- المنافسة القوية بين البنوك العالمية؛
- التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية...)؛
- التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية)؛
- التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية).

الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل

تتجسد أهداف لجنة بازل في ما يلي[1]:

- دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية؛
- إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين البنوك الدولية والنظام المصرفي يُمكن من إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة، والتي تنشأ غالبا من الاختلافات في القوانين المصرفية المتعلقة بانتقال رأس المال من دولة لأخرى لأن تعدد المعايير الخاصة برأس المال واختلافها من دولة لأخرى لبعض البنوك والاستفادة من متطلبات الأمان الأقل تشددا أدى إلى إضعاف استقرار وكفاءة الجهاز المصرفي؛
- بنية أساسية متطورة وتشمل :

- تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني.
- تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية، ربما قد يستدعي هذا وجود معايير محاسبية موحدة، آليات تسمح بالتدخل الحكومي لحماية الجهاز المصرفي عندما يتعرض للعقبات بأشكالها.
- تطوير الأدوات الرقابية وخاصة في ظل استخدام الكثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في البنوك وخاصة بعد منافسة المؤسسات غير المصرفية.

[1] رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص: 102.

المطلب الثاني: تداعيات ظهور اتفاقية بازل2

قبل التطرق إلى اتفاقية بازل 2 والهدف منها وجب علينا التعرف على اتفاقية بازل 1 وأهم ما ورد فيها وكذا التعديلات التي أجريت عليها، ومن ثم جوانب القصور فيها التي أدت باللجنة بازل إلى عقد اتفاقية بازل 2.

الفرع الأول: اتفاقية بازل 1

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي عرفت باتفاقية بازل 1، وذلك في جويلية 1988 لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة وقدرت هذه النسبة بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها"كوك COOKE"*، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك[1].

أولا: قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين وهما[2]:

- رأس المال الأساسي ويتكون من:(رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)
- رأس المال المساند ويتكون من:(الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول+ المخصصات لمواجهة مخاطر أي مخاطر غير محددة + قروض مساندة + أدوات رأس مالية أخرى)

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال[3]:

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50 % من رأس المال الأساسي؛

---

[1] مفتاح صالح ورحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي:النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي، يومي10/09سبتمبر 2013، تركيا، ص: 03.

* Peter Cooke خبير مصرفي إنكليزي ومدير مشارك ببنك إنكلترا المركزي (آنذاك) وكان رئيسا للجنة بازل سنة 1988.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، دار الجدارة للكتاب العالمي ودار عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن، 2008، ص ص: 115، 116.

[3] رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص: 16.

– ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر.

تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية، المجموعة الأولى متدنية المخاطر، وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD* يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، وأما المجموعة الثانية تضم بقية دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى[1].

وبهذا أصبح كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال (1988)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة1+ الشريحة2)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر ائتمانية)}} \geq 8\%$$

* هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 129.

ثالثا: قسمت لجنة بازل الموجودات في الميزانية وأعطت لكل نوع من الأصول درجة مخاطر، وهي: (صفر- 10%- 20%-50%-100%)، والجدول التالي يوضح الموجودات وأوزانها حسب مقررات بازل1.

الجدول رقم (02-01): الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل1

درجة المخاطر	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + بالإضافة على المطلوبات المقررة و المدعمة من حكومات و بنوك مركزية للدولOCDE .
10%إلى50%	المطلوبات (الأصول) من الهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا في كل دولة.
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة دولOCDE .
%50	– الفقرات النقدية برسم التحصيل. – القروض المضمونة برهونات عقارية.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى.

المصدر: بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص:12.

وفي الجدول أدناه أوزان المخاطر للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل1 والتي تعطيها أوزان مخاطر من(100%-50%-20%)

الجدول رقم (02-02): أوزان المخاطر للالتزامات خارج بنود الميزانية حسب اتفاقية بازل1

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية

المصدر: سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006، ص: 66.

الفرع الثاني: تعديلات اتفاقية بازل1

بعد وضع هذه النسبة رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بالمخاطر الائتمانية فقط وذلك في جانفي 1996 وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988.[1]

ومع أن هذه التعديلات أبقت على نسبة 8% كما ورد في اتفاق بازل 1 إلا أنها عدلت من مكونات هذه النسبة، حيث سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزءا من مخاطرها السوقية، والتي يجب أن تكون خاضعة لشروط التالية[2]:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا تتجاوز 250 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛
- أن يكون صالحاً لتغطّية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور؛
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة.

عند حساب النسبة الإجمالية لرأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب المخاطر السوقية في12.5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.

$$\text{كفاية رأس المال (1996)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة1+ الشريحة2+ الشريحة3)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر ائتمانية)+ مقياس المخاطر السوقية}\times 12.5} \geq 8\%$$

[1] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006، ص: 154.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 155.

الفرع الثالث: سلبيات اتفاقية بازل1

تتمثل سلبيات اتفاقية بازل 1 في ما يلي[1]:

1. قد يكون الثمن الذي يختاره البنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية وذلك يعني تضخيم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع من استنزاف البنك لذا يتعين متابعة كافة المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية؛
2. محاولة البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه لبدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من السلطات الرقابية؛
3. عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب معيار اتفاقية بازل1988؛
4. البنوك تكون في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة حيث أن ذلك المعيار يضيف تكلفة إضافية؛
5. إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول OCDE على الرغم من أن بعضها يعاني مشاكل اقتصادية؛
6. تركيز اتفاقية بازل على مخاطر الائتمان وعدم أخذ التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية.

[1] ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2وتحدياتها–دراسة على المصارف العاملة في فلسطين–**، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2007، ص: 36.

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل 2

بعد جهود كبيرة وشاقة تخللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى اتفاقية بازل2 عام 2004، و تقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة ركائز أساسية وهي الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق .

الفرع الأول: اتفاقية بازل2 وركائزها الرئيسية

اقترحت لجنة بازل سنة 1999 إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وفصلت أكثر في هذا الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة كصندوق النقد الدولي(FMI) إلى غاية نهاية شهر ماي 2001 كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام 2001 إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004 **وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من** هذا التاريخ إلى غاية نهاية 2006 **أو بداية العام 2007 كحد أقصى**[1].

أولا:أهداف اتفاقية بازل2

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي [2]:

- الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛
- **إدراج العديد من المخاطر** – لم تكن مدرجة من قبل- وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في **البنوك على كافة مستويات**؛
- يعتبر الهدف الرئيسي لا**تفاقية** بازل الثانية هو تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي وذلك من خلال ضمان **أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم** التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة، كما يعتبر **كذلك من أهم مزايا اتفاقية بازل الثانية أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال** الحساسة للمخاطر التي تواجهها؛
- تهدف هذه الا**تفاقية** إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة **المخاطر**.

---

[1] سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول" أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 05 /06 ماي2009، ص: 07.

[2] أحمد قارون، **مرجع سابق**، ص ص: 26، 27.

ثانيا: الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل2

1. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر. **إلا أن الإطار** الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية **وهي المخاطر الائتمانية**، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وعلى هذا الأساس يحسب معدل **كفاية رأس المال كما يلي**[1]:

$$\text{كفاية رأس المال (2004)} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة1 +الشريحة2 +الشريحة3)}}{\text{مخاطر ائتمانية + المخاطر السوقية + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

2. المراجعة الإشرافية

هذه الركيزة خاصة بمتابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال والرقابة عليها، وتستند إلى أربعة مبادئ رئيسية **وهي**[2]:

المبدأ الأول: يتعين قيام البنوك بعملية تقييم شاملة لمدى كفاية وتناسب رأس المال مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها؛

المبدأ الثاني: ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك بشأن كفاية رأس المال بالإضافة إلى قدرتها على الإشراف وضمان **التزامها** بمعدلات رأس المال وينبغي على المراقبين أن يتخذوا ما يروه من إجراءات رقابية في الحالات التي تستلزم **ذلك**؛

---

[1] بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص: 17.

[2] أحمد غنيم، **الأزمات المصرفية والمالية– الأسباب،النتائج، العلاج–**، 2008، ص ص: 43، 44.

المبدأ الثالث: ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا قيام البنوك بتحقيق مستويات من رأس المال أعلى من الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها وأن يكون لهؤلاء المراقبين القدرة على مطالبة البنوك بتوفير أية احتياجات إضافية مطلوبة من رأس المال؛

المبدأ الرابع: ينبغي على المراقبين التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس مال البنك عن الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها ولهم أن يطلبوا اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج جوانب القصور وبحيث يتم استيفاء نسب رأس المال المطلوب على وجه السرعة.

3. انضباط السوق

إن هدف انضباط السوق هو التزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف السوق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، فاللجنة بازل من خلال هذه الركيزة تسعى إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، وتجدر الإشارة إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال لسوق يجب أن يتوفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها وقدرتها على إدارة المخاطر، ولقد شددت لجنة بازل في توصيتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك وكذلك مناهج المراقبة الداخلية المستعملة من طرف البنوك[1].

[1] Sylvie Taccola-Lapierre, **le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français**, thèse pour le doctorat en sciencesde gestion, université du sud Toulon-var- France, 2008, p104.

الشكل رقم (**02-01**): الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل2

المصدر: بوسنة محمد رضا، **الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل3**، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، **العدد**13، **جوان** 2013، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ص: 133.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين بازل 1 وبازل2

الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على معايير الرقابة المصرفية الدولية طبقا لبازل 2 **قياسا** ببازل 1.

الجدول رقم (02-03): الفروقات بين بازل 1 وبازل2

معيار بازل 1	معايير بازل 2
1. ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.	1. اعتمدت على ثلاث ركائز هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية والانضباطية السوقية.
2. تطبق بازل واحد على المصارف فقط .	2. تطبق بازل اثنان على الشركات المالية والمصرفية القابضة التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها، فضلا عن شمول الاتفاقية لشركات الاستثمار والتأمين والتي تقوم بمهمة قبول الودائع أو فتح الائتمان.
3. حددت معايير بازل نسبة8 % لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.	3. أبقت معايير بازل اثنان على نفس النسبة إلا أنها إضافة مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.
4. اعتمدت معايير بازل واحد المدخل المعياري لتقييم المخاطر.	4. اعتمدت معايير بازل اثنان مداخل متعددة بالإضافة إلى المدخل المعياري.

المصدر: حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية– بازل2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص: 187.

إن اتفاقية بازل2 مع أنها أبقت على نسبة كفاية رأس المال 8% إلا أنها كانت أوسع من اتفاقية بازل 1 من حيث مجال التطبيق فلقد طبقت بالإضافة للبنوك والمؤسسات المالية على شركات الاستثمار والتأمين، **وأيضا** أدرجت أساليب جديدة لقياس المخاطر.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل2

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل2 وهذا خاصة بعد الأزمة العالمية ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي[1]:

- تتوجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لبازل2 لاحتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات الأرباح على المساهمين بشكل كاف؛
- إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات على نحو دقيق؛
- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛
- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق خسائر كنتيجة لتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض محفظة الموجودات؛
- احتمال توقف الدول الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر؛
- تتطلب الاتفاقية بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوافرة في معظم بنوك الدول النامية؛
- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل 2 يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع المصرفي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحياديتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقيمها.

[1] زبير عياش، **اتفاقية بازل3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31/30، ماي 2013، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ص ص: 450، 451.

المبحث الثاني: مقررات اتفاقية بازل الثالثة

إن انهيار بنك «ليمان برادر» الأمريكي في 15سبتمبر2008 كان الشرارة الأولى لظهور أزمة مالية مصرفية عالمية، كشفت عن مدى هشاشة النظام المصرفي الأمريكي وكذا عن الانحراف المفرط في توريق الرهونات العقارية عند عجز أصحابها عن سداد القروض.

المطلب الأول: أسباب ظهور لجنة بازل3

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 اجتمعوا القائمين على لجنة بازل لرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لتنتشل النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل3.

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي، وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل 2 في ما يلي[1]:

أولا: نقص رؤوس الأموال الملائمة

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخلاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. **ويعود السبب** في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلب أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛

ثانيا: عدم كفاية شفافية السوق

بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، مما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر للانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد؛

[1] نجار حياة، اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013، ص ص: 278، 279.

ثالثا: إهمال بعض أنواع المخاطر

رغم أن اتفاقية بازل2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر؛

رابعا: نقص في سيولة البنوك

لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛

خامسا: المبالغة في عمليات التوريق المعقدة

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرةً بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40% منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دورا بارزا في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة؛

سادسا: الإفراط في المديونية

لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل3

إن اتفاقية بازل الثالثة جاءت لتعزز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية 2008، فجاء نص الاتفاقية وى خمسة محاور رئيسية من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي.

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي[1]:

- **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها .أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة؛

- **المحور الثاني:** ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- **المحور الثالث:** دخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل وهي نسبة الرافعة المالية والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل و خارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول[2].

وتحسب الرافعة المالية كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \geq 3\%$$

[1] معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد5، الكويت، ديسمبر2012.

[2] جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة:الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، متاح على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2015/30/10 http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088

- **المحور الرابع**: يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على أن لا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو و الازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود[1].

- **المحور الخامس**: ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية ولقد جاءت بنسبتين لسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل، وتحسب كما يلي[2]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى البنك}}{\text{استخدامات هذه المصادر}} \geq 100\%$$

[1] زبير عياش، **مرجع سابق**، ص: 456.

[2] فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي2012.

الشكل رقم (02-02): العناصر الأساسية لاتفاقية بازل 3

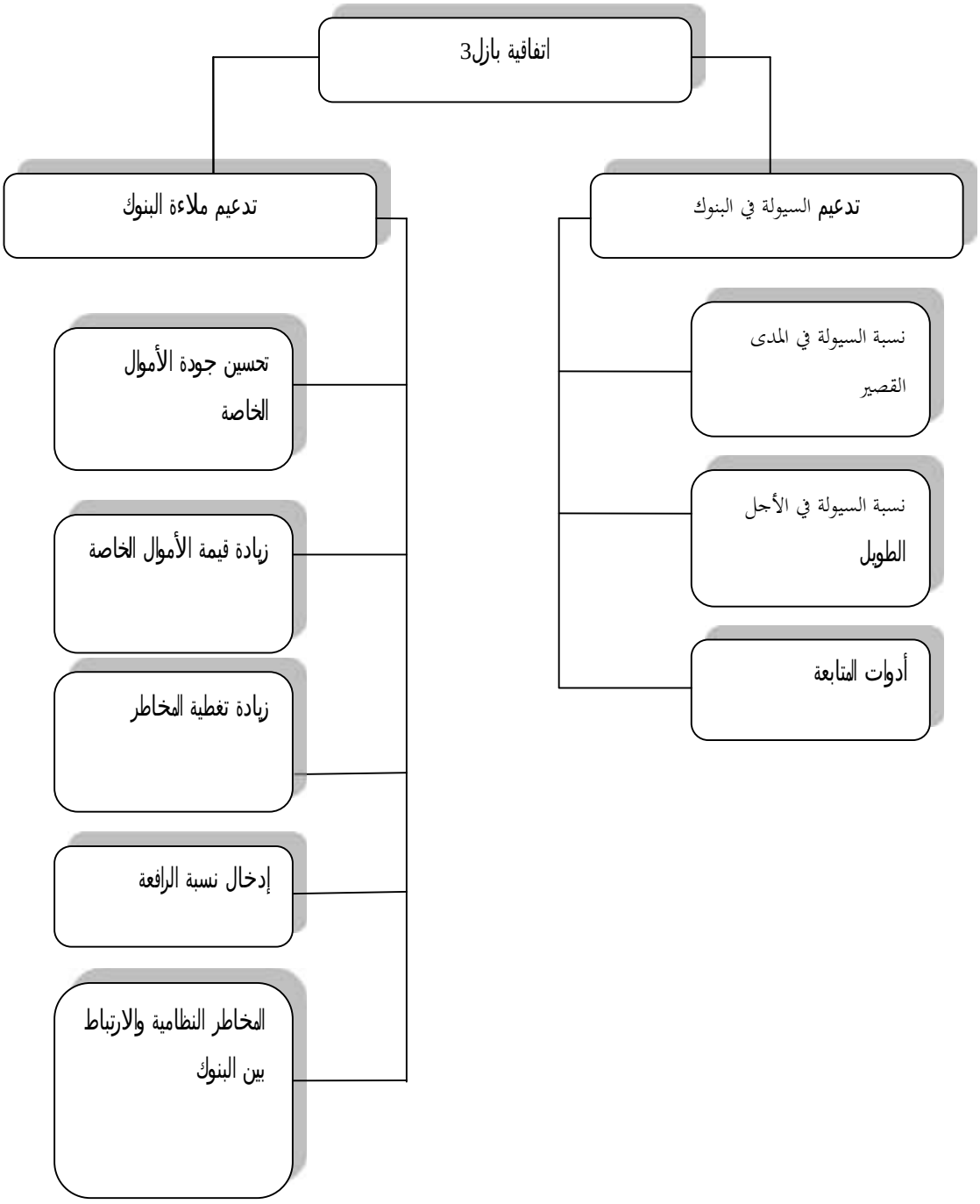

المصدر: أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، **كلية العلوم الاقتصادية** والتجارية وعلوم التسيير، **قسم العلوم التجارية**، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، **جامعة سطيف1، الجزائر**، 2013/2012، **ص**: 37.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3

إن اتفاقية بازل 3 ورغم أننا في بدايات تطبيقها إلا أن الخبراء في المجال المصرفي كانت لهم توقعات حول ما ستحدثه هذه الاتفاقية ، على الرغم من أنها اتفاقية معقدة نوعا ما وتحمل كثيرا من التحديات للبنوك.

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن إجمالها في ما يلي[1]:

أولا: رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها. و لهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل2 ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها. وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية؛

ثانيا: التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية. ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال؛

ثالثا: الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيدا؛

رابعا: الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل. كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛

خامسا: تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛

سادسا: لحد من تعاملات البنوك في ما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

[1] حياة نجار، اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق، ص: 285.

المبحث الثالث: أساليب قياس المخاطر ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفق بازل 2 و3

جاءت اتفاقية بازل 2 بأساليب متعددة لقياس المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأعطت الحرية للبنوك في انتهاج الأسلوب الذي يناسبها في قياس مخاطرها، في حين ركزت بازل3 على مخاطر السيولة كون أزمة 2008 التي ضربت العالم كانت أزمة سيولة فرفعت الحد الأدنى لرأس المال ووضعت مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر السيولة.

المطلب الأول: معالجة بازل2 لمخاطر الائتمان

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان هناك إمكانية للبنك أن يختار بين الأسلوب المعياري والأسلوب الداخلي للتقييم والذي يقسم بدوره إلى أسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم[1].

الفرع الأول: الأسلوب المعياري

يعتبر هذا الأسلوب نسخة محسنة من نسبة رأس المال السابقة أي نسبة كوك، ففي هذا الأسلوب يتم تحديد أوزان المخاطر كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض من أبرز هذه الوكالات Moody و Standard & Poor، حيث يقدم التصنيف مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين، وذلك أخذا بعين الاعتبار مجموعة من العوامل، يقدم التصنيف للبنوك مجموعة من الفوائد أهمها[2]:

- تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية الخاصة بتحديد أوزان المخاطر وتحديد مخصصات القروض؛
- تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بدرجة ثقة أكبر؛
- تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القروض لتقييم طرف ثالث مستقل وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية.

[1] صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004، ص: 15.

[2] أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل** ، مرجع سابق، ص ص: 69، 70.

الفرع الثاني: الأسلوب الداخلي لتقييم (IRB)

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء شركات، حكومات أو بنوك لكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية، توجد أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر وهي[1]:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع؛
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع؛
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع؛
- موعد استحقاق العملية.

وبعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر، ولتحديد تصنيف أي من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلى البنك لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد أدنى[2]:

- تعريف مكونات مخاطر الائتمان التعثر والخسارة؛
- تقسيم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة؛
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات؛
- تحديد آجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر و/أو حدوث خسائر؛
- تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها؛
- تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها؛
- حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

[1] ابراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق، ص: 09.

[2] البنك المركزي المصري، متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان، ص:15، متاح على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2015/03/03 http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/4EEE6271-CAC8-4028-80FF-0C10D53E3805/1349/CreditRisk.pdf

ولقد حددت لجنة بازل أسلوبين يندرجين تحت الأسلوب الداخلي لتقييم هما:

أولا: أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي

حسب طريقة التصنيف الداخلي الأساسي، يسمح للبنك باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال سنة واحدة[1].

ثانيا: أسلوب التصنيف المتقدم

يقوم هذا الأسلوب على نفس المنهجية المطبقة في الأسلوب الأساسي، باستثناء أن البنوك تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة التاريخية[2].

الجدول رقم (02-03): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم

	IRB الأساسي[G]	**IRB المتقدم**
احتمال الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
التعرض عند الإخفاق	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
أجل الاستحقاق المتبقي	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات المصرف إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك

المصدر: حاكم محسن محمد-حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن،2013، ص: 59.

[1] Linda Allen، Jacob Boudoukh and Anthony Saunders،**Understanding Market، Credit and Operational risk**، Blackwell Publishing، 2004 P: 210.

[2] حاكم محسن محمد وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص: 58.

* Internal Ratings-Based Approach

المطلب الثاني: معالجة بازل2 لمخاطر السوق ومخاطر التشغيل

لقد أوجبت بازل2 في اتفاقها الجديد البنوك على الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل التي يواجهها البنك، فأعطت طرقا مختلفة لحساب رأس المال الموجهة لمجابهة هذه المخاطر، وكذا لم تلزم البنوك على إتباع أسلوب معين في الحساب بل تركت لها الحرية في ذلك.

الفرع الأول: أساليب معالجة مخاطر السوق

نظرا لحركات المد والجزر التي تميز بها الأسعار في الأسواق المعاصرة بمختلف أنواعها، والخسائر الناجمة عنها فقد أولت الاتفاقية اهتماما كبيرا بمخاطر السوق وحددت طريقتين لتقديرها هما[1]:

أولا: الطريقة المعيارية:

حيث أعطت الاتفاقية طريقة محددة لحساب المخاطر المرتبطة بمعدلات الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف وأسعار السلع. كمثال عن كيفية حساب مخاطر السوق نسوق المثال الموالي حول مخاطر الأسهم والتي قسمتها الاتفاقية إلى قسمين، وبينت رأس المال اللازم لمواجهة كل خطر منهما وهما:

- مخاطر متعلقة بالجهة المصدرة للورقة وتمثل8% من قيمة التعرض للخطر؛
- مخاطر السوق العامة وهي تمثل 8% من القيمة الاسمية للورقة المالية .

ثانيا: النماذج الداخلية:

هي عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدمها البنوك بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع التي يمكن أن يتاجر بها البنك.

[1] رقية بوحيضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد23، العدد2، سنة 2010، ص ص: 26، 27.

الفرع الثاني: أساليب معالجة مخاطر التشغيل

لقد حددت اتفاقية بازل2 طرقا معينة لاحتساب مخاطر التشغيل نوردها في ما يلي[1]:

أولا:المؤشر الأساسي

يعد هذا الأسلوب أكثر الأساليب سهولة وبساطة في التطبيق وذلك من خلال قياس المتوسط السنوي الإجمالي لإجمالي الدخل للثلاث سنوات سابقة ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج يمثل حجم رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر؛

ثانيا: الأسلوب النمطي أو القياسي

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة وهي أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة ويتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة كنسبة من دخل كل نشاط وهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وهي تتراوح بين 12% و18%.

ثالثا:منهج القياس المتقدم

حيث يستعين البنك ببياناته التاريخية المتعلقة بالخسائر التشغيلية التي تعرض لها سابقا، من حيث حجمها أسبابها، تواريخ حدوثها، كيفية تحملها، ومكان حدوثها. وباستخدام نماذج رياضية وبرامج إعلام آلي يمكنه تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك[2].

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص: 43.

[2] رفية بوحيضر ومولود لعرابة، مرجع سابق، ص: 27.

المطلب الثالث: متطلبات رأس المال وفق بازل3 ومبادئها حول مخاطر السيولة

بما أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي كانت نتاجا للعجز الشديد من البنوك على أن يكون لديها سيولة فإن بازل 3 ركزت على مخاطر السيولة لذا فهي لم تكتفي ب8% كحد أدنى لمتطلبات رأس المال بل رفعته بنسبة2.5% ليصبح 10.5% .

الفرع الأول: متطلبات رأس المال وفق بازل3

قد قامت مقررات بازل 3 بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في مقررات بازل 2 التي صنفت رأس المال التنظيمي وفق ثلاث شرائح رئيسة، فمن الملاحظ لأول وهلة أن مقررات بازل 3 قامت بإلغاء الشريحة الثالثة، وارتأت تصنيف رأس المال التنظيمي وفق شريحتين رئيستين، كما قامت بإدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين. فبعد أن كانت الشريحة الأولى تمثل 4% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل 2، تم زيادة هذه النسبة إلى 6%، وأما الشريحة الثانية فقد أصبحت تمثل 2% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد أن كانت تمثل 4% وفق مقررات بازل 2. وإذا ما نظرنا إلى نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، فإننا سنلحظ زيادة نسبتها من 2% وفق مقررات بازل 2 إلى 4.5% وفق مقررات بازل 3، والغرض من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال، وفضلا عن ذلك فقد تم إضافة هامش حماية من رأس المال الأساسي تبلغ نسبته 2.5%، ويُفترض التزام المصارف بهذا الهامش بحلول عام 2019. ما سبق يعني أن إجمالي رأس المال التنظيمي سيرتفع من 8% حالياً إلى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول عام 2019[1].

[1] سلمى سايرلي وآخرون، **لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق بازل 3**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، مارس 2015، متاح على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 20/04/2015 http://www.giem.info/article/details/ID/302#.VTUyzSFVikp

الفرع الثاني: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة وفق بازل 3

جاءت بازل 3 بصدد معالجتها لمخاطر السيولة والتي كانت من أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مجموعة من المبادئ وهي[1]:

أولا: المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي؛

ثانيا: دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتيجيتها التجارية والنظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع؛

ثالثا: قياس وإدارة مخاطر السيولة

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة؛

رابعا: منشورات حول السيولة

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يؤخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها؛

خامسا: دور المشرفين

على المشرفين إجراء تقييم دوري لترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية.

[1] أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد2، جامعة غرداية، سنة 2014، ص ص: 111، 112.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق توصلنا إلى النقاط التالية:

- **تشكلت** لجنة بازل لرقابة المصرفية نتيجة لأزمة الديون تجاه دول العالم الثالث، **وخرجت بمعيار موحد لكفاية رأس المال وقد أخذت بعين الاعتبار** مخاطر الائتمان فقط أما في تعديلاتها سنة1996 **فأدرجت** مخاطر السوق، ولكن بسبب بعض القصور في هذه **الاتفاقية ظهرت اتفاقية بازل2.**

- **أصدرت** اتفاقية بازل 2 سنة 2004 **وهي تقوم على ثلاثة ركائز رئيسية وهي:** الحد الأدنى لمتطلبات **رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق، ولكن عقب حدوث الأزمة العالمية كشف عن ضعف الاتفاقية فأصدرت** اتفاقية بازل 3 التي جاءت بخمسة محاور ورفعت **كفاية رأس المال من**8% إلى 10.5% **وأضافت نسبة الرافعة المالية،** ولقد حددت نسبتين لسيولة في الأجل القصير والأجل المتوسط والطويل.

- **جاء مفهوم إدارة المخاطر المصرفية** في بازل 2 وأعطت له أساليب لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ومن هذه الأساليب الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي.

- **عقب حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة**2008 والتي كان السبب فيا النقص الشديد لسيولة جاءت **اتفاقية بازل** 3 لترفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وتأتي بجملة من المبادئ حول إدارة سليمة ورصد مخاطر السيولة.

وفي الفصل الثالث سنقوم بتطبيق الجانب النظري **على عينة من البنوك الجزائرية** (BNA-BDL-BEA)، **من خلال التعرف** على واقع إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية **ومدى تطبيقها لمقررات بازل2 و3.**

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية

(BNA-BDL-BEA)

تمهيد:

إن ضعف رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك قبل إعطاءها الاعتماد وكذا أثناء ممارسة نشاطها أورثت النظام المصرفي الجزائري العديد من الأزمات أوجبت عليه أن يعيد النظر في القوانين التي كان يطبقها فجاء بقانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990 والذي عدل بموجب الأمر03 /11 الصادر في 2003، سعينا منه لتقوية متانة وصلابة النظام المصرفي الجزائري في مواجهة الأزمات التي تعصف به.

ولم يكن لإدارة المخاطر المصرفية أهمية في الجزائر إلا بعد صدور اتفاقية بازل الأولى، فأنشأت اللجنة المصرفية بموجب قانون 10/90 وأعطي لها صلاحيات مراقبة تسيير البنوك وكذا مدى تطبيقها واحترامها لقواعد الحيطة والحذر في متابعة البنوك لديونها وتصنيفها حسب درجة الخطر، و إنشاء هذه اللجنة كانت دالة على رغبة النظام المصرفي الجزائري لتبنى مقررات اتفاقية بازل بغية تعزيز متانة وصلابة هذا الأخير.

وسنتناول في هذا الفصل القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر وكذا واقع تطبيق مقررات بازل 2 و3 ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع تطبيق اتفاقية بازل 2و3 في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل البيانات الشخصية، اختبار الفرضيات ودراسة العلاقات الارتباطية

المبحث الثالث: اختبار الفروق بناء على المتغيرات الاسمية

المبحث الأول: واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 و3 في الجزائر

إن صدور اتفاقية بازل الأولى الداعمة لسلامة ومتانة القطاع المصرفي سنة 1988 جعلت المشرع الجزائري ومنذ سنة 1990 يسعى إلى سن حزمة من القوانين والتشريعات لمواكبة النظام المصرفي الجزائري لتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وكذا لعمل نظامها المصرفي وفق آليات اقتصاد السوق.

المطب الأول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر

تتمثل القواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر في جملة من الأنظمة التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية احترامها وتطبيقها، وتعمل هذه القواعد على تقوية النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: نسبتي الملاءة والسيولة

يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة ملاءة وسيولة لتضمن سيولتها بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، وهاتين النسبتين هما[1]:

أولا:نسبة الملاءة

يجب أن تمثل 8%، لكن لخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها تجاه القطاع العمومي، وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر 74/94 الصادر في 29/11/94 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، في مادته الثالثة وهذه المراحل هي:

- 4% ابتداء من نهاية جوان 1995؛
- 5% ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛
- 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛
- 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998؛
- 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

ثانيا:نسبة السيولة

تهدف إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية.

[1] منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية**، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، يومي 20-21 أكتوبر2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص: 11.

الفرع الثاني:رأس المال الأدنى للمصاريف

إن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، والتي تلزم البنوك بوضع حد أدنى لرأس مالها للقيام بوظائفها، وذلك وفق قانون النقد والقرض، علما أن[1]:

- 100 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، وفي هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 50% من المجموع؛
- 500 مليون دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور عمليات القرض، تسيير طرق الدفع)، وفي هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 33% من المجموع.

أولا:تغطية المخاطر وترجيحها

لإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك، تضمنت قواعد الحذر نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء)، فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية[2].

ثانيا:نسبة توزيع المخاطر

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، أن لا يتجاوز الأخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية [3]:

- 4% ابتداء من أول جانفي 1992 ؛
- 30% ابتداء من أول جانفي 1993 ؛
- 25% ابتداء من أول جانفي 1995؛

و كل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية

- 8%ضعف معدل 4% ابتداء من نهاية جوان 1995؛
- 10% ضعف معدل 5% ابتداء من ديسمبر 1994؛
- 12%ضعف معدل 4% ابتداء من ديسمبر 1997؛
- 14%ضعف معدل 7% ابتداء من ديسمبر 1998؛

[1] بوقرة رابح وحسين بلعجوز، مرجع سابق، ص: 18.

[2] نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

[3] أيت عكاش سمير، **التنظيم والرقابة البنكية**، مطبوعة مقدمة لسنة أولى ماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2013، ص: 39.

- 16% ضعف معدل 8% ابتداء من ديسمبر 1999.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين(في الحالة التي يكون فيها مبلغ الخطر يتجاوز نسبة 15% لكل واحد منهم من الأموال الخاصة الصافية)، فيجب أن لا يتجاوز (10) مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.

الفرع الثالث: متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع

أولا:متابعة الالتزامات

في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نصت قواعد الحذر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها[1].

ثانيا: التأمين على الودائع

يهدف حماية أموال المودعين في حالة توقف البنك عن الدفع، **فأنه وبموجب القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض** (المادة 170) والذي أكده رقم 11-03 المؤرخ في 26 **أوت** 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118منه، تم تأسيس صندوق ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2003 **من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس وتعد البنوك الأخرى المساهمة الوحيدة في هذا الصندوق**[2].

[1] بوفرة رابح، حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص: 20.
[2] هبال عادل، مرجع سابق، ص: 162.

المطلب الثاني: واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في الجزائر

في حين كانت الجزائر تسعى لتطبيق مقررات بازل 1 كان التوجه الدولي نحو تعديل هذه الاتفاقية وإصدار اتفاقية بازل2، لذا تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل يجعلها تتخطى نقاط الضعف في اتفاقية بازل1 ويمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

ويمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل2 من خلال:

أولا:إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002

والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل2 ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، وأهم ما جاء فيها[1]:

1. تعريف المخاطر التي تتخذها البنوك بعين الاعتبار وهي: خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف، خطر السوق، الخطر التشغيلي والخطر القانوني؛
2. المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام قيام البنوك والمؤسسات بما يلي:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وكذا مراقبة مدى تقيدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي البنك... الخ؛
- نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات: ويهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك والمؤسسات المالية مع التنظيمات المعمول بها؛
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج: على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض توخي المخاطر، ووضع نظام لتقدير وتقييم مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حسابها؛
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر: وهي أنظمة يتم بناءها داخل البنك والمؤسسات المالية بهدف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة والصرف وذلك من خلال تقديرها ووضع حدود دنيا وقصوى لها...الخ؛
- نظام التوثيق والإعلام : وهو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف المهتمة بها.

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية–، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص ص: 273، 274.

غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت على تطبيقه، وقد عانت من نقائص وصعوبات كبيرة، خاصة ما تعلق بجانب تقييم ومتابعة المخاطر التي تواجهها. وحتى تستطيع البنوك تطبق المحور الثاني بطريقة سليمة، يجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر حددها الاتفاق في المحور الأول والتي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه وموارده البشرية والمادية المتاحة له.

ثانيا: رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية

في إطار سعي بنك الجزائر إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 500 مليون دج 2.5 مليار دج، والمؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج[1]. أما فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة هنا في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[2].

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 على الجهاز المصرفي الجزائري

إن بنك الجزائر وبصدد محاولته لإدخال مقررات اتفاقية بازل 3 حيز التطبيق قام بإصدار بعض الأنظمة التي من شأنها أن تساعد الجهاز المصرفي الجزائري على تطبيق هذه الأخيرة، ولكن يبقى التساؤل المطروح ما هي الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 إذا ما طبقت على الجهاز المصرفي الجزائري؟.

الفرع الأول: الإجراءات المساعدة على تطبيق بازل 3

أولا: إصدار نظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ولقد أوجب البنوك والمؤسسات المالية ما يلي[3]:

- أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها؛
- أن تحترم نسبة بمجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات القديمة. وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة؛
- أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%.

[1] النظام رقم 04-01 الصادر في 14 مارس2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.

[2] نفس المرجع السابق، المادة 03.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54 لسنة 48، الصادر في 4 ذو القعدة 1432 الموا فق ل 02 أكتوبر 2011، المادة 02-03، ص: 28.

ثانيا: إصدار النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية[1]، ولقد جاء في هذا النظام تعريف لمختلف الأخطار التي يتعرض لها البنوك، وكذا إلى تعريف الرقابة الداخلية في البنوك.

الفرع الثاني: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 إذا ما طبقت في الجزائر

الآثار المحتملة لاتفاقية بازل 3 على النظام المصرفي الجزائري هي[2]:

- إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل1 ومن ثم بازل2، يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبة في التأقلم معها، عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازل2 وستستفيد من خبرتها؛
- إذا سلمنا بالمستوى المقبول لكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية، فإن تطبيق بازل3 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب:

– تطبيق أوزان ترجيح المخاطر تتناسب واتفاقية بازل3 يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك، وسيطرتها على أكبر حصة من القروض؛

– إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية باز ل3يعني أن البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية، علما أن هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة، وإذا كانت هذه الأخيرة تتوقف قدرتها على زيادة رأس مال على ما ستخصصه لها بنوكها الأم، فإن البنوك العمومية سيقع عبء زيادة رأسمالها على الخزينة العمومية؛

- قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات، خاصة العامة، في إطار تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة؛
- فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل3 لن يكون له الأثر الكبير على البنوك الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة، باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ سنة 2002 إلى غاية سنة2011؛
- تطبيق اتفاقية بازل3، خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر، سيخفض نسبة الديون المتعثرة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 لسنة 48 الصادر في11 شوال الموافق ل 29 أوت 2012، ص: 21.

[2] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية–، مرجع سابق، ص ص: 275-278.

- إن تطبيق مقترحات بازل3 **لن يكون له** الأثر الكبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في السوق المال محدودة لغياب سوق مال نشط وفعال.

المبحث الثاني: تحليل البيانات الشخصية، اختبار الفرضيات ودراسة العلاقات الارتباطية

سنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات إعداد الاستمارة من تعريف بالاستبيان وعرض العينة محل الدراسة وكذا تحليل البيانات الشخصية الواردة في الاستبيان، اختبار الفرضيات ودراسات العلاقات الارتباطية بين محاور الاستبيان.

المطلب الأول: خطوات إنجاز الاستمارة وتحليل البيانات الشخصية

في هذا المطلب سيتم عرض الخطوات التي اتبعناها في إعدادنا لاستمارة الاستبيان وكذا إلى العينة التي اخترناها لتكون محل الدراسة وهي وكالات (BNA-BDL-BEA)، وسنقوم كذلك بتحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة محل الدراسة والتي تتمثل في: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، التخصص، وعدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي.

الفرع الأول: خطوات إنجاز الاستمارة

أولا: التعريف بالاستبيان

بهدف التعرف على مدى تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية لمقررات بازل2و3، قمنا بإعداد استبيان يشمل على مجموعة من الأسئلة والتي تم اختيارها وصياغتها بناء على إطلاعنا على الموضوع وكذا بالاستعانة بالدراسات السابقة.

ويتكون هذا الاستبيان من قسمين يحوى القسم الأول على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة، والقسم الثاني على العبارات الدالة على الجانب المراد دراسته.

- القسم الأول: يحتوى على البيانات الشخصية وهي ستة عناصر: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، التخصص وعدد سنوات الخبرة.
- القسم الثاني: يحتوي على سبعة وثلاثون عبارة حول مبادئ إدارة المخاطر المصرفية في البنك ومهامها وكذا حول تطبيق مقررات بازل2و3، ويحوي هذا القسم على ثلاثة محاور.

ولقد كانت طريقة الإجابة في القسم الأول عن طريق وضع علامة(x) في الخانة المناسبة، بينما في القسم الثاني فلقد كانت الإجابة بموافق، موافق بشدة، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

ثانيا: التعريف بالعينة محل الدراسة

تتكون العينة محل الدراسة من ثلاثة وكالات لمجموعة من البنوك الجزائرية العمومية العامة في ولاية الوادي بنك التنمية المحلية BAL، البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA، قمنا توزيع 40 استمارة إلا أن عدد الاستمارات المسترجعة كانت 30 استمارة فقط أي بنسبة 75%، حيث وزعنا 16 استمارة في بنك التنمية المحلية BDL واسترجعنا 14 استمارة، وفي البنك الوطني الجزائري BNA وزعنا 10 استمارات واسترجعنا 5 فقط، و البنك الخارجي الجزائري BEA وزعنا 12 استمارة واسترجعنا 11 استمارة، ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): يوضح تكرار ونسبة توزيع أفراد العينة على البنوك

البنك	التكرار	النسبة
BDL	14	%46.67
BEA	5	%16.66
BNA	11	%36.67
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

ومن خلال الجدول (03-06) أعلاه نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (03-06): توزيع أفراد العينة على الوكالات

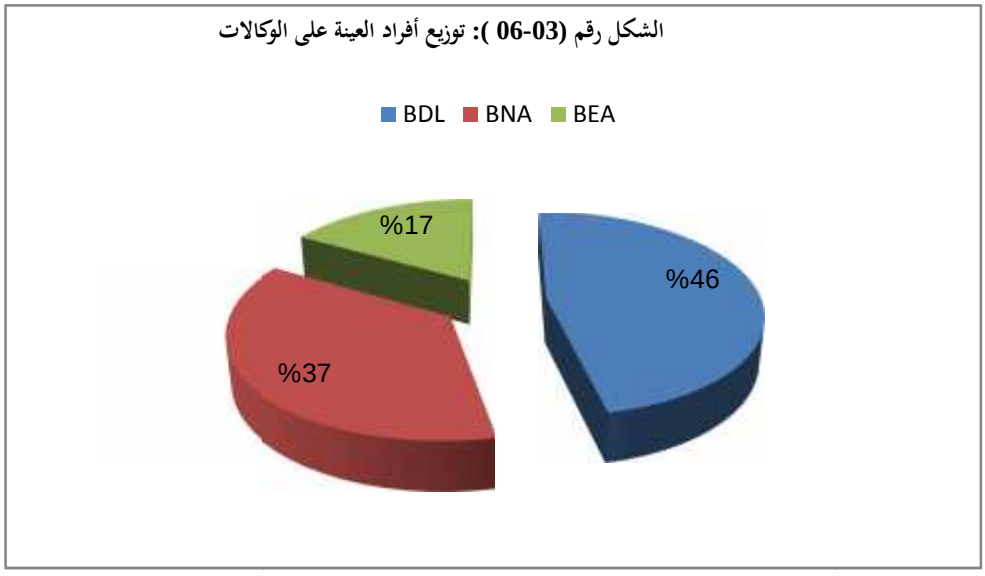

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن أكبر عدد من الموظفين استجابوا للاستبيان هم موظفي بنك التنمية المحلية BDL بنسبة 46% ويليها البنك الوطني الجزائري BNA بنسبة 37%، وفي الأخير البنك الخارجي الجزائري BEA بنسبة 17%.

ثالثا: تقديم البنوك محل الدراسة

1. بنك التنمية المحلية BDL

هو أحد البنوك العامة برأس مال قدره 15800 مليون دينار جزائري، له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني ، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك[1].

2. البنك الوطني الجزائري BNA

تم تأسيسه بمقتضى المرسوم 178/66 الصادر في 1966/06/13 بعد تأميم عدد من البنوك الأجنبية والفرنسية، وكان آنذاك مكلفا بجمع الودائع والتكفل بتمويل المؤسسات التجارية والصناعية والمالية، له شبكة وكالات منتشرة عبر كامل التراب الوطني يقدر عددها بـ 193 وكالة[2].

3. البنك الخارجي الجزائري BEA

هو عبارة عن شركة مساهمة مملوكة للدولة بنسبة 100% برأس مال قدره 24.5 مليار دينار جزائري أنشئ بمقتضى الأمر رقم 204/67 المؤرخ 1967/10/01، ويتمثل نشاطه في تقديم المنتجات البنكية وتمويل كل قطاعات كالمحروقات، النقل، معدات البناء والخدمات، وأصبح البنك مؤسسة عمومية اقتصادية بموجب القانون رقم 88/01 الصادر في جانفي 1988، وله 86 وكالة داخل وخارج الوطن[3].

[1] http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html 15/05/2015

[2] www.bna.dz/presentation.html 18/05/2015

[3] www.bea.dz/entreprises.html 18/05/2015

الفرع الثاني: تحليل البيانات الشخصية

سنقوم في هذا الفرع بتحليل البيانات الشخصية والمتمثلة في الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي.

أولا: التحليل الوصفي لمتغير الجنس

من خلال الجدول أدناه يتضح أن عدد الذكور في هذه الوكالات أكبر بكثير من عدد الإناث فهو بنسبة 73.33%، في حين نسبة الإناث 26.67%.

الجدول رقم (03-07): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	22	73.33%
أنثى	8	26.67%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

من خلال الجدول رقم (03-07) نستنتج الشكل التالي:

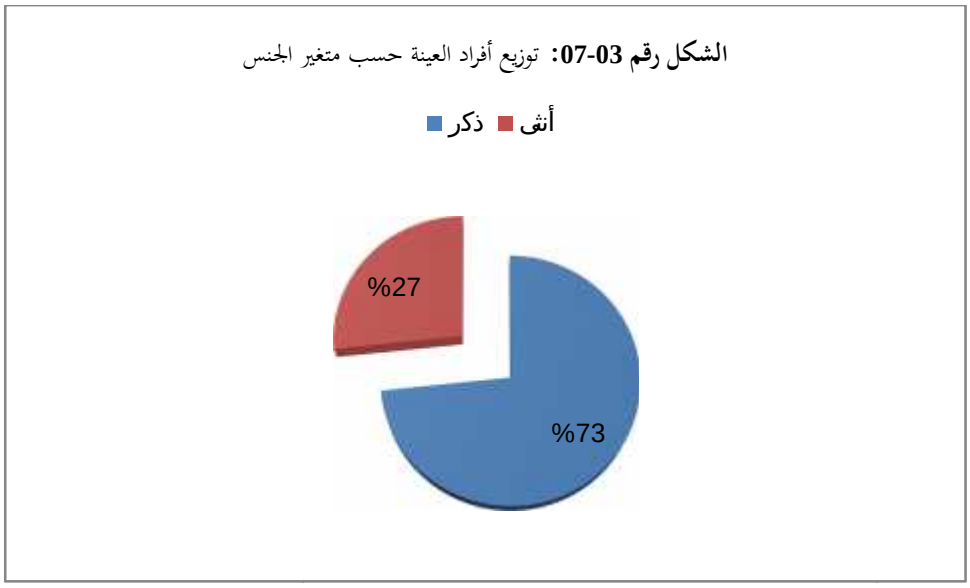

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغير العمر

من خلال الجدول أدناه يتضح لنا أن أعلى فئة عمرية هي التي تكون أعمارهم من30 إلى40 سنة **وهي** تمثل نسبة 46.67%، تليها الفئة الأقل من30 سنة بنسبة 23.33%، تليها الفئة من40 إلى50 سنة بنسبة 20% وأخيرا الفئة الأكثر من 50سنة بنسبة 10%.

الجدول رقم (03-08): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من30سنة	7	23.33%
من30إلى 40 سنة	14	46.67%
من 40إلى 50 سنة	6	20%
أكثر من 50 سنة	3	10%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

ومن خلال الجدول رقم (03-08) نستنتج الشكل التالي:

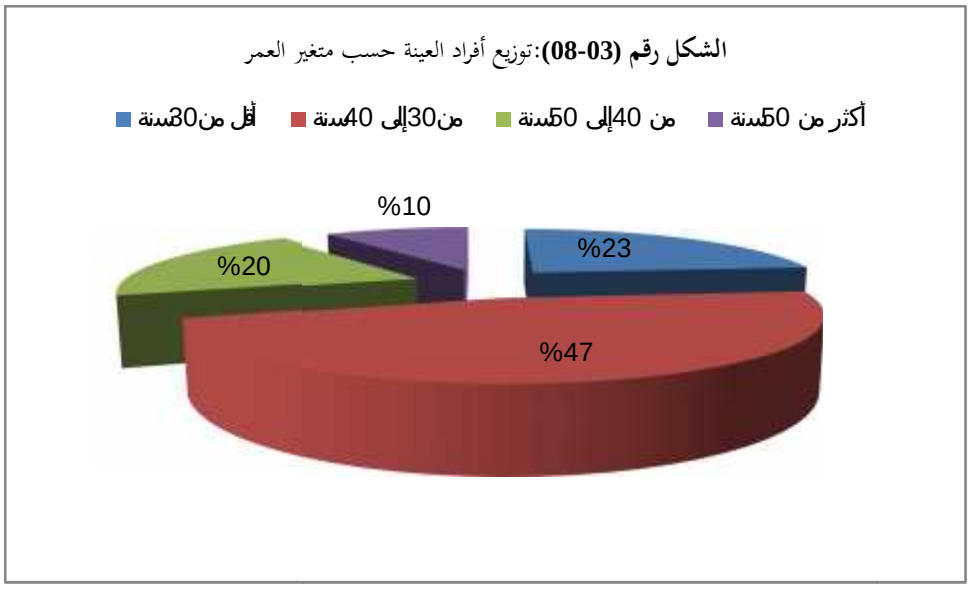

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

ثالثا: التحليل الوصفي لمتغير الحالة الاجتماعية

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نسبة المتزوجون في هذه العينة كبيرة فهي تمثل نسبة 66.67%، تليها العزاب بنسبة 30% ومطلق واحد بنسبة 3.33%.

الجدول رقم (03-09): توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	9	30.00%
متزوج	20	66.67%
مطلق	3.33%	1
أرمل	0	0%
المجموع	30	100.00%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

من خلال الجدول رقم(03-09) نستنتج الشكل التالي:

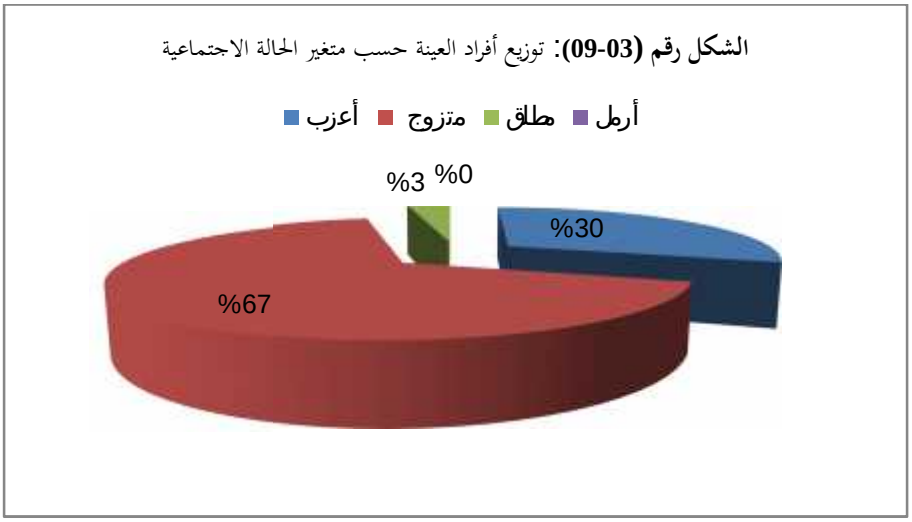

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

رابعا: التحليل الوصفي لمتغير المستوى العلمي

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أكثر الموظفين متحصلون على شهادة الليسانس بنسبة 53.33% تليها من لديهم مستوى البكالوريا بنسبة 30%، تليها من ليهم مستوى أقل من بكالوريا بنسبة 10% ومن ثم من لديهم مستوى ماجستير بنسبة 6.67%.

الجدول رقم (03-10): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أقل من بكالوريا	3	10 %
بكالوريا	9	30%
ليسانس	16	53.33%
ماجستير	2	6.67%
المجموع	**30**	**100 %**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

من خلال الجدول رقم (03-10) نستنتج الشكل التالي:

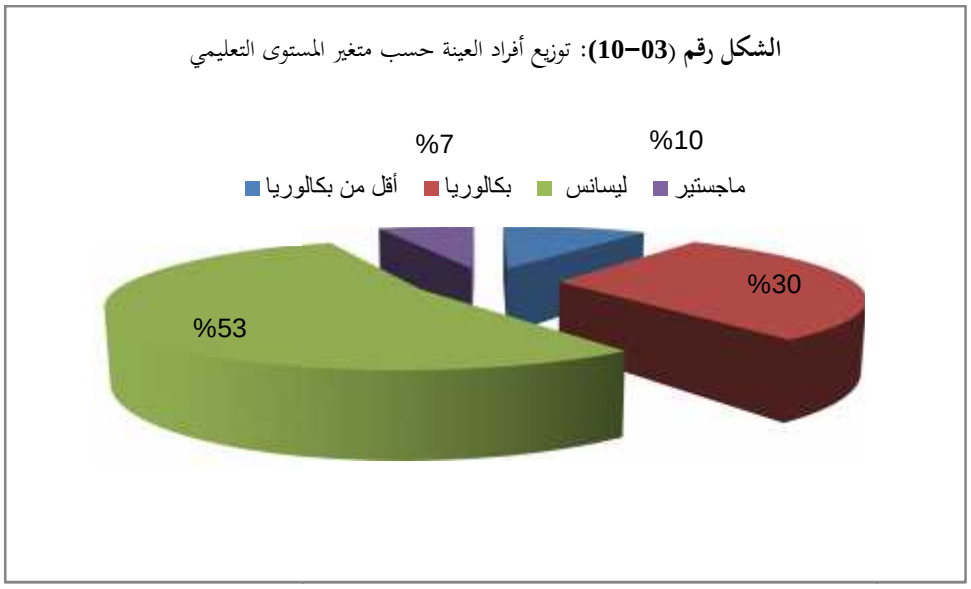

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

خامسا: التحليل الوصفي لمتغير التخصص

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أكثر تخصص سائد هو تخصص المحاسبة بنسبة 36.67%، يليه تخصص المالية بنسبة 33.33%، يليه تخصص الاقتصاد بنسبة 10%، يليه تخصص بنوك بنسبة6.67%، تليه تخصصات أخرى بنسبة 10% ومن ثم تخصص لإدارة أعمال بنسبة 3.33%.

الجدول رقم (03–11): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	11	36.67%
مالية	10	33.33%
بنوك	2	6.67%
اقتصاد	3	10%
إدارة أعمال	1	3.33%
أخرى	3	10%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

من خلال الجدول (03-11) رقم نستنتج الشكل التالي:

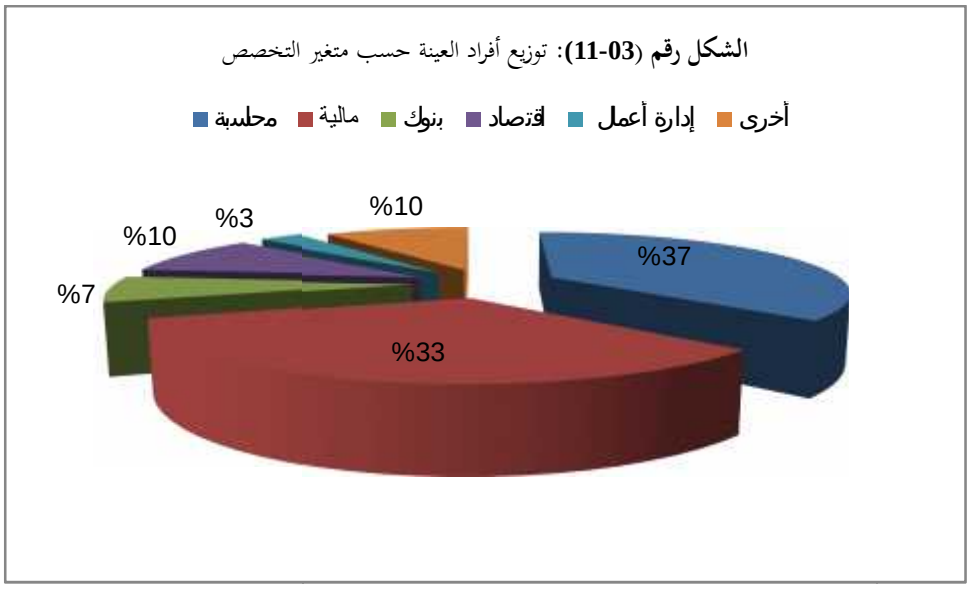

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

سادسا: التحليل الوصفي لمتغير الخبرة

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر فئة في الخبرة هي فئة أقل من 5 **سنوات بنسبة** 30%، تليها فئتي من 10إلى 15سنة **وأكثر من** 20سنة بنسبة 20%، ومن ثم الفئة من 5إلى 10**سنوات بنسبة** 16.67%، **تليها الفئة من** 15 إلى 20سنة بنسبة 13%.

الجدول رقم (**03–12**): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	9	30.00%
من5إلى 10سنوات	5	16.67%
من 10إلى 15سنة	6	20%
من 15إلى 20 سنة	4	13%
أكثر من 20 سنة	6	20%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

ومن خلال الجدول رقم (03-12**)** نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (**03-12**): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

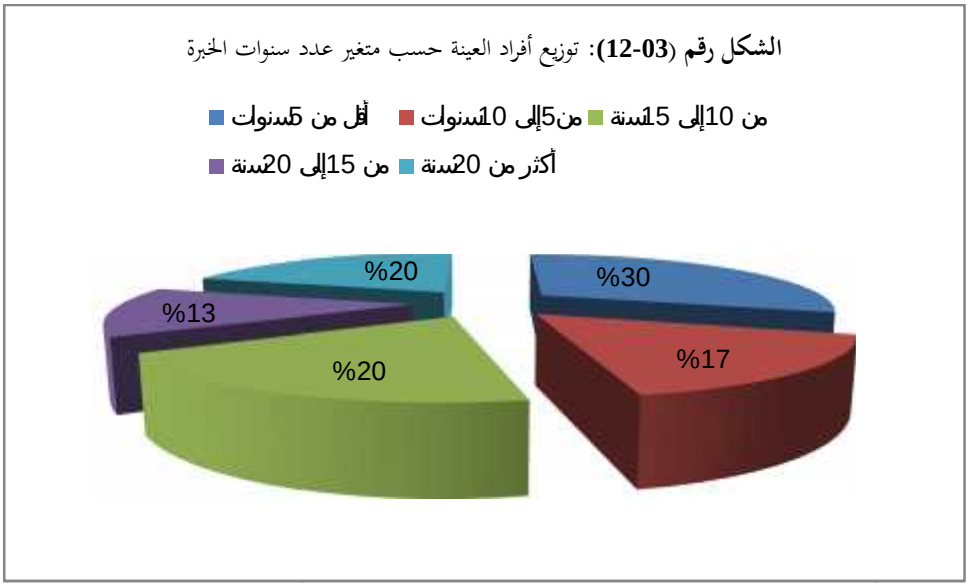

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الاستبيان

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

لاختبار الفرضيات نستخدم اختبار إشارات الرتب أو اختبار ولكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test ، لكون مستوى القياس رتبيا ordinal، ونعتمد في ذلك على البرنامج الإحصائي Minitab16.

الفرضية الأولى:المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية سائدة بشكل مرتفع في البنك

$$H_0: \mu \leq 3 \quad \text{vs} \quad H_1: \mu > 3$$

الجدول رقم (03-13): اختبار ولكوكسن للفرضية الأولى

Test of median = 3،000 versus median > 3،000					
		N for	Wilcoxon		Estimated
	N	Test	Statistic	P	Median
C1	30	30	445،0	0،000	3،725

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab16

نستخدم البرنامج الإحصائيMinitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي H_0 ونقبل بالفرض البديل H_1 ، والقائل بأن المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية في البنك، سائد بمستوى مرتفع.

الفرضية الثانية: المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر المصرفية في البنك سائدة بشكل مرتفع.

الجدول رقم (03-14): اختبار ولكوكسن للفرضية الثانية

Test of median = 3،000 versus median > 3،000					
		N for	Wilcoxon		Estimated
	N	Test	Statistic	P	Median
C2	30	29	391،5	0،000	3،610

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab16

نستخدم البرنامج الإحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدميH_0 ونقبل بالفرض البديلH_1 ، والقائل بأن المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر المصرفية في البنك، سائد بمستوى مرتفع.

الفرضية الثالثة: الحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل2 سائدة بشكل مرتفع في البنك.

الجدول رقم (03-15): اختبار ولكوكسن للفرضية الثالثة

Test of median = 3،000 versus median > 3،000					
		N for	Wilcoxon		Estimated
	N	Test	Statistic	P	Median
C3	30	30	462،0	0،000	4،000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الإحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي H_0 ونقبل بالفرض البديل H_1، والقائل بأن الحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل 2، سائد بمستوى مرتفع.

الفرضية الرابعة: المراجعة الإشرافية وفق بازل2 سائدة بشكل مرتفع في البنك.

الجدول رقم (03-16): اختبار ولكوكسن للفرضية الرابعة

Test of median = 3،000 versus median > 3،000					
		N for	Wilcoxon		Estimated
	N	Test	Statistic	P	Median
C4	30	27	376،0	0،000	4،000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab16

نستخدم البرنامج الإحصائي Minitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي H_0 ونقبل بالفرض البديل H_1 ، والقائل بأن المراجعة الإشرافية وفق بازل2، سائد بمستوى مرتفع.

الفرضية الخامسة: انضباط السوق وفق بازل 2سائد بمستوى مرتفع في البنك.

الجدول رقم (03-17): اختبار ولكوكسن للفرضية الخامسة

Test of median = 3،000 versus median > 3،000					
		N for	Wilcoxon		Estimated
	N	Test	Statistic	P	Median
C5	30	24	164،5	0،345	3،000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab16

نستخدم البرنامج الإحصائيMinitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value (0.345) وهي أكبر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي H_0، والقائل بأن انضباط السوق وفق بازل 2، سائد بمستوى منخفض.

الفرضية السادسة: تطبيق بازل 3 سائد في البنك.

الجدول رقم (03-18): اختبار ولكوكسن للفرضية السادسة

Test of median = 3،000 versus median > 3،000					
		N for	Wilcoxon		Estimated
	N	Test	Statistic	P	Median
C6	30	29	0،0	1،000	2،000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab16

نستخدم البرنامج الإحصائيMinitab16 لهذا الاختبار. يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value (0.001) وهي أكبر من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدميH_0 ، والقائل بأن تطبيق بازل3، سائد بمستوى منخفض في البنك.

المطلب الثالث: دراسة العلاقات الارتباطية

لتحليل هذا الارتباط نستخدم معامل "غاما" GAMMA الذي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين ترتيبيين، وقد قدمه العالمان غودمانو وكروسكال Goodman and Kruskal سنة 1945. وتنحصر قيمته بين +1 و -1 الإشارة تحدد اتجاه العلاقة بينما القيمة تحدد قوة هذه العلاقة. ونستخدم في ذلك البرنامج الإحصائي SPSS21.

الجدول رقم (03-19): قوة معامل الارتباط غاما بدلالة القيمة العددية له

القيمة	التفسير
أقل من 0.3	ارتباط ضعيف
من 0.3 إلى أقل من 0.5	ارتباط متوسط
من0.5 إلى اقل من 0.7	ارتباط قوي
من 0.7 إلى 1	ارتباط قوي جدا

المصدر: محمد شامل بهاء الدين، **الإحصاء بلا معاناة**، مركز البحوث، السعودية، 2005، ص: 562.

الفرع الأول: الإرتباط بين مبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل 2 و3

أولا: الارتباط بين المحور الأول1 المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني2 الحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل2

الجدول رقم (03-20): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 1 والمحور الثاني1

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	،374	،130	2،812	،005
N of Valid Cases		30			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.374 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية لكنها متوسطة بين المحور الأول 1 المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني 1

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل 2،**كما يلاحظ** أن هذه العلاقة معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.005 أصغر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب α=0.05.

ثانيا: الارتباط بين المحور الاول1 المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني 3 **انضباط السوق وفق بازل2**

الجدول رقم (03–21): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 1 والمحور الثاني3

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	،039	،171	،228	،820
N of Valid Cases	30			

المصدر: مخرجات البرنامج **الإحصائي** SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الإرتباط0.039 **وهو ما** يشير لوجود علاقة ارتباطية طردية **ولكنها متوسطة بين المحور الأول1** المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر والمحور الثاني3، كما يلاحظ أن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.820، أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب α=0.05.

ثالثا: الارتباط بين المحور الأول1 المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثالث تطبيق بازل3

الجدول رقم (03–22): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 1 والمحور الثالث

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	،046	،183	،251	،802
N of Valid Cases	30			

المصدر: مخرجات البرنامج **الإحصائي** SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الإرتباط 0.046 وهو مايشير لوجود علاقة ارتباطية طردية **ولكنها متوسطة بين المحور الأول1** المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثالث تطبيق بازل3، كما يلاحظ أن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.802، أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر ب α=0.05.

ثالثا: الارتباط بين المحور الأول 2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل2

الجدول رقم (03-23): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثاني1

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	،396	،135	2،858	،004
N of Valid Cases	30			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الإرتباط 0.396 وهو ما يشير لوجود علاقة ارتباطية طردية ولكنها متوسطة بين المحور الأول2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل 2، كما يلاحظ أن هذه العلاقة معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.004، أقل من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر بα=0.05.

الفرع الثاني: الارتباط بين مهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل2 و3

أولا: الارتباط بين المحور الأول 2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر والمحور الثاني2 **المراجعة الإشرافية وفق بازل2**

الجدول رقم (03-24): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثاني2

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	،244	،161	1،472	،141
N of Valid Cases	30			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الإرتباط 0.244 وهو ما يشير لوجود علاقة ارتباطية طردية ولكنها ضعيفة بين المحور الأول2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني2 المراجعة الإشرافية وفق بازل 2، كما يلاحظ أن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.141، أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر بα=0.05.

ثانيا: الارتباط بين المحور الأول 2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني3 انضباط السوق وفق بازل2

الجدول رقم (03-25): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول 2 والمحور الثاني3

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-،213	،142	-1،484	،138
N of Valid Cases	30			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الإرتباط 0.213- وهو ما يشير لوجود علاقة ارتباطية عكسية ولكنها ضعيفة بين المحور الأول2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثاني3 انضباط السوق وفق بازل 2، كما يلاحظ أن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.138، أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر بα=0.05.

ثالثا: الارتباط بين المحور الأول2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثالث تطبيق بازل3

الجدول رقم (03-26): معامل الارتباط غاما بين المحور الأول2 والمحور الثالث

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	-،111	،170	-،647	،518
N of Valid Cases	30			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الإرتباط 0.111- وهو ما يشير لوجود علاقة ارتباطية عكسية ولكنها ضعيفة بين المحور الأول2 المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمحور الثالث تطبيق بازل3 ، كما يلاحظ أن هذه العلاقة غير معنوية نظرا لأن قيمة Approx. Sig=0.518، أكبر من مستوى المعنوية المفترض مسبقا والمقدر بα=0.05.

المبحث الثالث: اختبار الفروق بناء على المتغيرات الاسمية

سنقوم في هذا المبحث بإجراء اختبار الفروق بناء على المتغيرات الاسمية المحددة مسبقا الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، التخصص والخبرة في المجال المصرفي.

المطلب الأول: اختبار الفروق بين بازل2 والمتغيرات الاسمية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة لبازل2 بناءا على المتغيرات الاسمية المذكورة سابقا.

الفرع الأول: فرضيات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل 2 ترجع للجنس، العمر، الحالة الاجتماعية

أولا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع للجنس

الجدول رقم (03-27): الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق الجنس

	الجنس	N	Mean Rank	Sum of Ranks
بازل 2	1,00	22	16,14	355,00
	2,00	8	13,75	110,00
	Total	30		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-28): نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق الجنس

	بازل 2
Mann-Whitney U	74,000
Wilcoxon W	110,000
Z	-,658
Asymp. Sig. (2-tailed)	,511
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	,534[b]

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن Asymp. Sig. (2-tailed) =0.511 وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحث (α=0.05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين متوسطي المجتمعين (ذكر، أنثى) فيما يخص بازل2.

ثانيا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع للعمر

الجدول رقم (03-29): الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق العمر

	العمر	N	Mean Rank
بازل 2	1،00	7	10،36
	2،00	14	14،32
	3،00	6	23،00
	4،00	3	18،00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03–30): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل2 وفق العمر

	بازل 2
Chi-Square	7،259
df	3
Asymp. Sig.	،064

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن Asymp. Sig.=0.064 وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأنه يوجد فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل العمر (أقل من 30سنة، من30 إلى 40سنة، من40 إلى 50سنة، أكثر من 50سنة) فيما يخص بازل2.

ثالثا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع للحالة الاجتماعية

الجدول رقم (03-31): الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق الحالة الاجتماعية

	حالة اجتماعية	N	يعني الرتبة Mean Rank
بازل 2	1،00	9	8،11
	2،00	20	18،75
	3،00	1	17،00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03–32): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل2 وفق الحالة الاجتماعية

	بازل 2
Chi-Square	9،123
df	2
Asymp. Sig.	،010

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن Asymp. Sig.=0.010 وهي أصغر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق) فيما يخص بازل2.

الفرع الثاني: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل 2 ترجع للمستوى التعليمي، التخصص، الخبرة.

أولا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع للمستوى التعليمي

الجدول رقم(03–33): الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		N	Mean Rank
بازل 2	1,00	3	17,00
	2,00	9	16,50
	3,00	15	13,83
	4,00	2	20,50
	5,00	1	17,00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-34): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل2 وفق المستوى التعليمي

	بازل 2
Chi-Square	1,419
Df	4
Asymp. Sig.	,841

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن0.841= Asymp. Sig. (2-tailed) وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل **بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين** المجموعات **لعامل العمر** (أقل من بكالوريا، بكالوريا، ليسانس، ماجستير، أخرى) فيما يخص **بازل2.**

ثانيا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع للتخصص

الجدول رقم (03-35): الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق التخصص

	التخصص	N	Mean Rank
بازل 2	1،00	11	15،73
	2،00	10	14،50
	3،00	2	2،50
	4،00	3	12،00
	5،00	1	27،00
	6،00	3	26،33
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-36): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل2 وفق التخصص

	بازل 2
Chi-Square	11،256
df	5
Asymp. Sig.	،047

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن0.047= (2-tailed) .Asymp. Sig وهي أقل من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه هناك اختلافا معنويا بين المجموعات لعامل التخصص (محاسبة، مالية، بنوك، اقتصاد، إدارة أعمال، أخرى) فيما يخص بازل2.

ثالثا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع الخبرة

الجدول رقم (03-37): الإحصاءات الوصفية "بازل2" وفق الخبرة

الخبرة		N	Mean Rank
بازل 2	1،00	9	9،61
	2،00	5	18،20
	3،00	6	13،08
	4،00	4	20،75
	5،00	6	21،00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-38): نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل2 وفق الخبرة

	بازل 2
Chi-Square	8،741
df	4
Asymp. Sig.	،068

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن0.068= (2-tailed) .Asymp. Sig وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين المجموعات لعامل الخبرة (أقل من 5سنوات، من5إلى 10سنوات، من10إلى15سنة، من15إلى 20سنة، أكثر من 20سنة) فيما يخص بازل2.

المطلب الثاني: اختبار الفروق بين بازل3 والمتغيرات الاسمية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الفروق ذات الدلالة **الإحصائية بالنسبة لبازل 3** بناءا على المتغيرات الاسمية المذكورة سابقا.

الفرع الأول: فرضيات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل 3 ترجع للجنس، العمر، الحالة الاجتماعية

أولا:فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3ترجع للجنس

الجدول رقم (03-39): الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق الجنس

	الجنس	N	Mean Rank	Sum of Ranks
بازل 3	1،00	22	14،95	329،00
	2،00	8	17،00	136،00
	Total	30		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-40): نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل3 وفق الجنس

	بازل 3
Mann-Whitney U	76،000
Wilcoxon W	329،000
Z	-،591
Asymp. Sig. (2-tailed)	،555
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	،597[b]

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن Asymp. Sig. (2-tailed) =0.555 وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=05،0) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل **بأنه** ليس هناك اختلافا معنويا بين متوسطي المجتمعين (ذكر، أنثى) فيما يخص بازل3.

ثانيا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3 ترجع العمر

الجدول رقم (03-41): الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق العمر

	العمر	N	Mean Rank
بازل 3	1،00	7	7،64
	2،00	14	15،04
	3،00	6	21،50
	4،00	3	24،00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-42): نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل3 وفق العمر

	بازل 3
Chi-Square	12،335
df	3
Asymp. Sig.	،006

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أنAsymp. Sig.=0.006 **وهي أقل** من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل العمر (أقل من 30سنة، من 30إلى 40سنة، من40إلى 50سنة، أكثر من 50سنة) فيما يخص بازل3.

ثالثا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3 ترجع الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (03-43): الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق الحالة الاجتماعية

	حالة اجتماعية	N	Mean Rank
بازل 3	1،00	9	7،72
	2،00	20	18،28
	3،00	1	30،00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-44): نتائج اختبار كروسكال-والاس لبازل3 وفق الحالة الاجتماعية

	بازل 3
Chi-Square	12،915
df	2
Asymp. Sig.	،002

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن Asymp. Sig.= 0.002 وهي أصغر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحثة (α=0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فرق معنوي بين المجموعات بالنسبة لعامل الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق) فيما يخص بازل3.

الفرع الثاني: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3 ترجع للمستوى التعليمي، التخصص، الخبرة

أولا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3 ترجع المستوى التعليمي

الجدول رقم (03-45): الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق المستوى التعليمي

تعليمي مستوى		N	Mean Rank
بازل 3	1,00	3	9,50
	2,00	9	16,22
	3,00	15	15,10
	4,00	2	17,00
	5,00	1	30,00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-46): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل3 وفق المستوى التعليمي

	بازل 3
Chi-Square	4,688
Df	4
Asymp. Sig.	,321

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن0.321= (2-tailed) .Asymp. Sig وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحث (α=0.05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل **بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين** المجموعات **لعامل العمر** (أقل من بكالوريا، بكالوريا، ليسانس، ماجستير، أخرى) فيما يخص **بازل3.**

ثانيا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3 ترجع لتخصص

الجدول رقم (03-47): الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق التخصص

	التخصص	N	Mean Rank
بازل 3	1،00	11	17،00
	2،00	10	15،65
	3،00	2	3،50
	4،00	3	20،00
	5،00	1	17،00
	6،00	3	12،50
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-48): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل3 وفق التخصص

	بازل 3
Chi-Square	5،727
df	5
Asymp. Sig.	،334

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن0.334= (2-tailed) .Asymp. Sig وهي أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحث (α=0.05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين المجموعات لعامل التخصص (محاسبة، مالية، بنوك، اقتصاد، إدارة أعمال، أخرى) فيما يخص بازل3.

ثالثا: فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل3 ترجع للخبرة

الجدول رقم (03-49): الإحصاءات الوصفية "بازل3" وفق الخبرة

	الخبرة	N	Mean Rank
بازل 3	1،00	9	7،72
	2،00	5	17،00
	3،00	6	13،25
	4،00	4	24،75
	5،00	6	22،00
	Total	30	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

الجدول رقم (03-50): نتائج اختبار كروسكال- والاس لبازل3 وفق الخبرة

	بازل 3
Chi-Square	16،796
df	4
Asymp. Sig.	،002

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS21

بما أن Asymp. Sig. (2-tailed) =0.002 وهي أقل من مستوى المعنوية الاسمي المحدد مسبقا من الباحث (α=0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه هناك اختلافا معنويا بين المجموعات لعامل الخبرة (أقل من 5سنوات، من5إلى 10سنوات، من10إلى15سنة، من15إلى 20سنة، أكثر من 20سنة) فيما يخص بازل3.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- بنك الجزائر وفي سعيه لتطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل الثانية أصدر النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 والمتعلق برقابة على البنوك، حيث يحدد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها ورفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية.
- وبصدد إدخال مقررات بازل الثالثة حيز التطبيق أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وإصدار نظام يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دج2.5 مليار دج، والمؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج.
- البنوك الجزائرية تتبنى مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وتطبقها وأيضا تطبق معايير بازل 2 من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في ماعدا انضباط السوق وذلك لعدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر، أما في ما يخص مقررات بازل3 فهي لم تطبق بعد.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل2 ترجع للحالة الاجتماعية والتخصص، أيضا بالنسبة لبازل3 هناك فروق ذات دلالة إحصائية ترجع للعمر، الحالة الاجتماعية وعدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي.

الخاتمة

حازت إدارة المخاطر المصرفية على اهتمام كبير من قبل المهتمين والباحثين في المجال المصرفي خاصة بعد الأزمات التي توالت على النظام المصرفي العالمي، فجاءت لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي بجملة من القواعد التي من شأنها أن تفعل هذه الإدارة وتجعلها أكثر نجاعة، فلقد جاءت هذه اللجنة باتفاقية بازل الأولى سنة 1988 والتي وضعت معيارا موحدا لكفاية رأس المال، لكن وهي حيز التطبيق أُكتشف أنها تعاني في بعض الجوانب من قصور فعُدلت هذه الاتفاقية وأصدرت اتفاقية بازل الثانية سنة 2004 والتي كانت أشمل من الأولى بكثير من حيث مجال التطبيق وكذا تعدد الأساليب قياس المخاطر والتي جاءت بثلاثة ركائز رئيسية وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق ولكن لم تدم سيرورة هذه الاتفاقية ففي سنة 2008 ضربت الاقتصاد العالمي أزمة مالية عالمية كشفت عن مدى هشاشة وضعف النظام المصرفي الأمريكي، وبما أن هذه الأزمة كانت أزمة سيولة جاءت اتفاقية بازل الثالثة لترفع من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكذا حدد نسبتين لسيولة وأجبر البنوك على الاحتفاظ بنسبة سيولة في الأجل القصير لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل وكذا نسبة سيولة طويلة ومتوسطة الأجل.

ولقد كانت إشكالية البحث كالتالي:

ما مدى تطبيق إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية لمقررات بازل 2و3؟

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، ولقد تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذا إعداد الخطط لتجنبها أو التقليل منها.
- **الفرضية الثانية**: لجنة بازل لرقابة المصرفية هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزي بهدف مراقبة الأعمال المصرفية والإشراف عليها، وتكمن أهداف لجنة بازل في وضع حد أدنى لكفاية رأس المال، وتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي، تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن هذه اللجنة من خلال اتفاقياتها الثلاثة تسعى لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي العالمي.

- **الفرضية الثالثة:** بغية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2و3 قام المشرع الجزائري بسن العديد من القوانين لتسهيل تطبيقها، تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن بنك الجزائر لتطبيق مقررات بازل2 أصدر النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 والمتعلق برقابة على البنوك، ولإدخال بازل3 حيز التطبيق أصدر النظام رقم 11-04 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر لسيولة؛
- **الفرضية الرابعة:** لقدتم اختبار هذه الفرضية في المحاور التالية:

✓ المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية في البنك، سائد بمستوى مرتفع، تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا أن المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية من هدفها في تحقيق الاستقرار الأرباح والنمو وكذا ووضع نظام محدد لقياس ورقابة المخاطر وتعيين مسئول ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر موجودة في البنك وبشكل كبير؛

✓ المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر المصرفية في البنك سائد بمستوى مرتفع، تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر المصرفية بالبنك من وجود وعي ثقافي حول إدارة المخاطر، إعداد التقارير عن المخاطر، استخدام أساليب التحكم في المخاطر أو تمويلها؛

✓ الحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل 2، سائد بمستوى مرتفع، لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث أنه توصلنا إلى أن البنك بالفعل يحتفظ بنسبة 8% كحد أدنى لمتطلبات رأس المال، وأنه يستخدم أساليب قياس المخاطر وفق بازل2؛

✓ المراجعة الإشرافية وفق بازل2 سائد بمستوى مرتفع، تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أنه بالفعل يوجد مراجعة من قبل السلطة الرقابية لمعدل كفاية رأس المال والأساليب المستخدمة لقياس المخاطر؛

✓ انضباط السوق وفق بازل 2، سائد بمستوى مرتفع، تم إثبات صحة الفرض البديل والقائل أن انضباط السوق وفق بازل 2 سائد بمستوى منخفض في البنك؛

✓ تطبيق بازل3 سائد بمستوى مرتفع، تم إثبات صحة الفرض البديل والقائل بأن تطبيق بازل 3 سائد بمستوى منخفض في البنك.

- **الفرضية الخامسة:** هناك علاقة ارتباطية بين المهام والمبادئ التي تقوم عليه إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل 2 و3، تم إثبات صحة هذه الفرضية ولكن وجدنا أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين المهام والمبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك وانضباط السوق وتطبيق بازل3.
- **الفرضية السادسة:** وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بازل2 و3 والمتغيرات الاسمية، تم إثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أنه هناك فروق بالنسبة لبازل2 ترجع للحالة الاجتماعية والتخصص، بالنسبة لبازل3 هناك فروق ذات دلالة إحصائية ترجع للعمر، الحالة الاجتماعية وعدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي.

النتائج:

النتائج النظرية:

ومن خلال عرضنا للفصلين النظريين توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتتم هذه العملية من خلال تحديد، قياس ومراقبة هذه المخاطر واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها وكذا إعداد التقارير عنها وإرسالها لمجلس الإدارة؛
- هناك أسلوبين رئيسين لإدارة المخاطر المصرفية، الأسلوب الأول عن طريق التحكم في المخاطر من خلال تخفيض تكاليف هذه المخاطر إلى أدنى ما يمكن، وتشمل تحاشي المخاطر وتقليل منها، والأسلوب الثاني تمويل المخاطر عن طريق ضمان الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن المخاطر، ويكون إما عن طريق التحوط منها أو تحويلها؛
- تشكلت لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي سنة 1974 نتيجة لأزمة الديون تجاه العالم الثالث، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي البنوك المركزية لدول الصناعية العشرة، لتضع سنة 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال بنسبة 8% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر،قسمت دول العالم إلى مجموعتين مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة ومجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة وأعطت أوزان مخاطر للأصول وهي (0%- 10%- 20%- 50%- 100%)؛
- جاءت اتفاقية بازل الثانية بعد القصور الذي وجد في اتفاقية بازل الأولى بثلاثة ركائز رئيسية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (بنسبة 8% لم تتغير)، المراجعة الإشرافية وهي مراقبة السلطات الرقابية

لكفاية رأس المال، انضباط السوق ولتعزيز هذا الأخير يجب على البنوك الإفصاح عن طريقة حساب كفاية رأس المال وكذا أساليب تقييم المخاطر؛

- إن حدوث الأزمة المالية العالمية كشف عن قصور ونقص ليس فقط في اتفاقية بازل بل حتى في النظام المصرفي الأمريكي، مما أدى بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية ثالثة لترفع الحد الأدنى لرأس المال ليصبح 10.5%، وتدخل الرافعة المالية بنسبة 3% وتضع نسبتين لسيولة نسبة لمواجهة للاستحقاقات قصيرة الأجل ونسبة سيولة طويلة ومتوسطة الأجل؛
- هناك أسلوبين لقياس مخاطر الائتمان، الأسلوب المعياري والذي يركز على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض حيث يقيس هذا التصنيف الجدارة الائتمانية للمدينين. الأسلوب الثاني هو الأسلوب الداخلي لتقييم وهو يعتمد على تصنيف داخلي من قبل البنوك، وينقسم إلى أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم؛
- وضعت لجنة بازل الثالثة مجموعة من المبادئ لإدارة سليمة لمخاطر السيولة.

النتائج الميدانية:

من خلال عرضنا لدراسة الميدانية في الفصل الثالث توصلنا إلى ما يلي:

- لتطبيق مقررات بازل2 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 والمتعلق برقابة على البنوك، ولإدخال بازل3 حيز التطبيق أصدر النظام رقم 11-04 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر لسيولة؛
- البنوك الجزائرية تتبنى وتطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ومهامها، وكذا تطبق مقررات بازل الثانية من احتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين أن البنوك الجزائرية لم تطبق الركيزة الثالثة لبازل2 والخاصة بالانضباط السوق نظرا لافتقار الجزائر لسوق مالي نشط؛
- رغم إصدار النظام رقم 11-04 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر لسيولة لم تطبق البنوك الجزائرية لحد الآن مقررات بازل3؛
- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك والحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل2، ولكن هذا الارتباطية متوسط؛
- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المبادئ التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك وانضباط السوق وفق بازل2، وهذا الارتباطية متوسط؛

- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المبادئ التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل3، وهذا الارتباطية متوسط؛
- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل2، ولكن هذا الارتباطية متوسط؛
- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك والمراجعة الإشرافية وفق بازل2، ولكن هذا الارتباطية ضيف؛
- وجود علاقة ارتباطية عكسية بين المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك وانضباط السوق وفق بازل2، ولكن هذا الارتباطية ضيف؛
- وجود علاقة ارتباطية عكسية بين المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك وتطبيق بازل3، ولكن هذا الارتباطية ضيف؛
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لبازل 2 ترجع للحالة الاجتماعية والتخصص، أيضا بالنسبة لبازل3 هناك فروق ذات دلالة إحصائية ترجع للعمر، الحالة الاجتماعية وعدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي.

التوصيات:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي البنوك الجزائرية بما يلي:

- نشر الوعي الثقافي لموظفين البنك وإقامة دورات تكوينية لهم لتعرف على أهمية إدارة المخاطر المصرفية في البنك وكيفية استخدام تقنياتها؛
- على البنوك الجزائرية الاحتفاظ بنسبة سيولة مناسبة وكافية لمواجهة سحوبات العملاء المفاجئة؛
- استخدام طرق لتقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وذلك بهدف إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك؛
- على البنوك الجزائرية توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير وقياس مختلف المخاطر التي يواجهها البنك؛
- على البنوك الجزائرية أن تسعى إلى الإفصاح عن حجم وهيكل الأموال الخاصة وكذا عن الإستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر، ولكن هذا لن يكون إلى بتنشيط السوق المالي؛
- على البنوك الجزائرية أن تطبق الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر في ما يخص تطبيق مقررات بازل 3 لكي تدخل حيز التطبيق.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث حول موضوع إدارة المخاطر المصرفية ومقررات بازل لتكون إشكاليات بحوث ودراسات مستقبلية، وهي:

1. دراسات حول كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفق مقررات بازل2 و3.
2. دراسات حول النظام المصرفي الجزائري وتطبيق اتفاقية بازل3.
3. دراسات حول إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات بازل3.
4. دراسات حول إدارة المخاطر الإلكترونية.

قائمة المراجع

أولا: بالغة العربية

I.الكتب:

1. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، دار الجدارة للكتاب العالمي ودار عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن،2008.
2. أحمد غنيم، **الأزمات المصرفية والمالية– الأسباب،النتائج، العلاج–**، 2008.
3. أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007 .
4. حاكم محسن محمد وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن،2013 .
5. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006.
6. شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012.
7. طارق عبد العال حماد ، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
8. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**،الدار الجامعية، مصر، 2003
9. عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر،2008 .
10. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001.
11. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن، 2004.
12. محمد شامل بهاء الدين، **الإحصاء بلا معاناة**، مركز البحوث، السعودية، 2005.
13. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006.
14. هاني جزاع إرتيميه وسامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين –منظور إداري كمي إسلامي–**، ط1، دار الحامد، الأردن

II.الأطروحات والرسائل العلمية:

15. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين،2011.

16. أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013/2012.

17. أماني عادل مسعود، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن.

18. بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

19. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية–**، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف1، 2014/2013.

20. رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2013.

21. رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

22. عاشوري صوريا، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010.

23. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وحكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012/2011.

24. ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها–دراسة على المصارف العاملة في فلسطين–**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2007.

25. هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011.

III. المقالات والدوريات:

26. إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، ابوظبي، 2010.

27. أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد2، جامعة غرداية، سنة 2014.

28. بوسنة محمد رضا، **الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل3**، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد13، جوان 2013، جامعة محمد خيضر– بسكرة.

29. حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، **القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية– بازل2**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

30. رقية بوحيضر ومولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد23، العدد2، سنة 2010.

31. زبير عياش، **اتفاقية بازل3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31/30، ماي 2013، جامعة محمد خيضر– بسكرة.

32. سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول" أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أيام 05 /06 ماي 2009.

33. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006

34. عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد08 ،2012.

35. نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012.

36. نجار حياة، **اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013.

IV. القوانين:

37. النظام رقم 04-01 الصادر في 14 مارس2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.

38. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54 لسنة 48، الصادر في 4 ذو القعدة 1432 الموافق لـ 02 أكتوبر 2011، المادة 02–03.

39. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 لسنة 48 الصادر في 11شوال الموافق ل 29 أوت 2012.

V. البحوث والدراسات:

40. آسيا قاسيمي وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق لمتطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-11 ديسمبر2011.

41. بوقرة رابح وحسين بلعجوز، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

42. عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ،21 /20 اكتوبر، 2009.

43. مفتاح صالح ورحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي، يومي10/09سبتمبر 2013، تركيا.

44. نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2–دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين–**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، يومي 5/4 جويلية 2007، الأردن.

45. صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004.

46. فلاح كوكش، **أثر إتفاقية بازل3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.

VI. المواقع الإلكترونية:

47. http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html 15/05/2015

48. www.bna.dz/presentation.html 18/05/2015

49. www.bea.dz/entreprises.html 18/05/2015

50. **سلمى** سايرلي وآخرون، **لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق بازل 3**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، مارس 2015، متاح على الموقع: : http://www.giem.info/article/details/ID/302#.VTUyzSFVikp 20/04/2015

51. **اتفاقية بازل الثالثة:الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية**، متاح على الموقع: جمعية مصارف لبنان، http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088 2015/03/10

ثانيا: باللغة الأجنبية

52. Linda Allen, Jacob Boudoukh and Anthony Saunders،**Understanding Market, Credit and Operational risk**, Blackwell Publishing, 2004.

53. The OurCommunity team، **An Introduction to Risk Management**، Published By:www.ourcommunity.com.au، P:02.

54. Sylvie Taccola-Lapierre، **le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une** application **au cas français**، thèse pour le doctorat en sciencesde gestion, université du sud Toulon-var- France، 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01)

جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السادة موظفي البنك

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد:

بصدد إعداد مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص بنوك تحت عنوان:

"إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل 2و 3 –دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية – "

نرجو من حضراتكم التكرم بتعبئة الاستبيان بكل جدية لأن نتائج الدراسة مبنية على صحة إجاباتكم ونعلمكم أن إجاباتكم تمتاز بالسرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (×) في مربع الإجابة المناسبة:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر:
   - ☐ أقل من 30 سنة
   - ☐ من 30 إلى 40 سنة
   - ☐ من 40 إلى 50 سنة
   - ☐ أكثر من 50 سنة

3. الحالة الاجتماعية:
   - ☐ أعزب
   - ☐ متزوج
   - ☐ مطلق
   - ☐ أرمل

4. المستوى العلمي:
   - ☐ أقل من البكالوريا
   - ☐ بكالوريا
   - ☐ ليسانس
   - ☐ ماجستير
   - ☐ أخرى، يرجى ذكرها.....

5. التخصص:
   - ☐ محاسبة
   - ☐ مالية
   - ☐ بنوك
   - ☐ اقتصاد
   - ☐ إدارة أعمال
   - ☐ أخرى يرجى ذكرها.....

6. عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي:
   - ☐ أقل من 5 سنوات
   - ☐ من 5 إلى 10 سنوات
   - ☐ من 10 إلى 15 سنة
   - ☐ من 15 إلى 20 سنة
   - ☐ أكثر من 20 سنة

القسم الثاني:

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق بشدة	غير موافق
المحور الأول:1- المبادئ التي تقوم عليها إدارة المخاطر في البنك						
.1	تهدف إدارة المخاطر إلى استقرار الأرباح.					
.2	تهدف إدارة المخاطر إلى استمرار النمو.					
.3	وجود لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة.					
.4	تعين مسؤول ذو خبرة في المجال المصرفي لكل نوع من المخاطر الرئيسية.					
.5	وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر.					
.6	تقييم موجودات البنك وخاصة الاستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.					
.7	استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر.					
.8	يوجد وحدة مستقلة بالبنك تقوم بالتدقيق على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.					
.9	يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر.					
المحور الأول:2- المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في البنك						
.10	وجود سياسة داخلية لإدارة المخاطر .					
.11	وجود الوعي الثقافي داخل البنك في ما يخص إدارة المخاطر.					
.12	إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.					
.13	اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر التي تواجه البنك حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.					
.14	من أساليب إدارة المخاطر التحكم في المخاطر.					
.15	من أساليب إدارة المخاطر تمويل المخاطر(عن طريق التحوط أو التحويل).					

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق بشدة	غير موافق
.16	هناك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر.					
.17	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك.					
.18	فصل الوظائف من الركائز الرئيسية لإدارة المخاطر.					
المحور الثاني:1- الحد الأدنى لرأس المال وأساليب قياس المخاطر وفق بازل2						
.19	الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8%					
.20	لقياس المخاطر الائتمانية تعتمدوا على الأسلوب المعياري.					
.21	لقياس المخاطر الائتمانية تعتمدوا على أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي.					
.22	لقياس المخاطر الائتمانية تعتمدوا على أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.					
.23	لقياس المخاطر السوق تعتمدوا على الأسلوب المعياري.					
.24	لقياس المخاطر السوق تعتمدوا على أسلوب النماذج الداخلية(عبارة عن نماذج إحصائية).					
.25	لقياس مخاطر التشغيل تعتمدوا على الأسلوب النمطي.					
.26	لقياس مخاطر التشغيل تعتمدوا على أسلوب المؤشر الأساسي.					
.27	لقياس مخاطر التشغيل تعتمدوا على أسلوب القياس المتقدم.					

المحور الثاني: 2-المراجعة الإشرافية وفق بازل 2						
الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق بشدة	غير موافق
.28	مراجعة السلطة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال المستخدمة من طرف البنوك الخاضعة لها.					
.29	التأكد من إلتزام البنوك بإحتفاظ معدل 8%.					
.30	تدخل السلطة الرقابية لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال المطلوب.					
المحور الثاني:3- انضباط السوق وفق بازل2						
.31	إفصاح البنك عن هيكل وحجم أمواله الخاصة.					
.32	الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر والإستراتيجيات وإدارتها وتسييرها.					
.33	الإفصاح عن كفاية رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة.					
المحور الثالث: تطبيق بازل 3						
.34	يستطيع البنك أن يرفع معدل كفاية رأس المال إلى 10,5%.					
.35	سيعمل البنك على إدخال الرافعة المالية بنسبة3%.					
.36	على البنك الإحتفاظ بنسبة سيولة ا لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل.					
.37	على البنك الإحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل.					

تم بحمد الله